الأمم المتحدة

E/2001/104

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 August 2001
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠١

البند ١٤ (ب) من جدول الأعمال

المسائل الاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان:

التنمية الاجتماعية

مقتطفات من تقرير عام ٢٠٠١ عن الحالة الاجتماعية في العالم*

عرض عام: موجزات تنفيذية للفصول، حسب الجزء

المحتويات

الصفحة

الجزء الأول تقييم التنمية الاقتصادية والاجتماعية: الاتجاهات الرئيسية ٣

الفصل الأول – المعالم الديمغرافية ٣

الفصل الثاني – الأنماط الجديدة للمشاركة الاقتصادية والتفاعل الاجتماعي ٤

الفصل الثالث –العولمة والعدالة ٥

الجزء الثاني – الإطار المؤسسي: الاستمرارية والتغيير ٧

الفصل الرابع – الأسرة ٧

الفصل الخامس – الأجيال ٨

* سيصدر التقرير الكامل بالاسبانية والانكليزية والفرنسية بوصفه أحد منشورات الأمم المتحدة المخصصة للبيع (ST/ESA/277-E/2001/70) وبالروسية والصينية والعربية بوصفه إحدى وثائق الأمم المتحدة (E/2001/70).

250901 200901 01-51671 (A)
0151671

الفصل السادس – السوق ٩
الفصل السابع – الدولة ١٠
الفصل الثامن – المجتمع المدني ١١
الجزء الثالث – الأحوال المعيشية: سجل مختلط للإنجاز ١١
الفصل التاسع –التعليم ١١
الفصل العاشر ـ العمل وضمان الدخل ١٣
الفصل الحادي عشر – التفاوتات في الدخول والفقر ١٤
الفصل الثاني عشر ـ نوعية الحياة ١٥
ألف – الأمن الغذائي ١٥
باء – الصحة ١٦
جيم – المأوى ١٧
الجزء الرابع – الحماية الاجتماعية في عالم متغير ١٨
الفصل الثالث عشر – الحد من العنف ١٨
الفصل الرابع عشر ـ تعزيز الحماية الاجتماعية ١٩
الجزء الخامس –الأمراض الاجتماعية ٢٠
الفصل الخامس عشر – الصراعات المسلحة ٢٠
الفصل السادس عشر – التمييز ٢١
الفصل السابع عشر – العنف ٢٢
الفصل الثامن عشر ـ الفساد والجريمة ٢٣
الجزء السادس – تحديات جديدة: الإنصاف والمدلولات الأخلاقية ٢٥
الفصل التاسع عشر – الخصوصية: تغير الحدود ٢٥
الفصل العشرون – المسؤولية الاجتماعية للشركات ٢٦
الفصل الحادي والعشرون – التطورات في مجال الطب الحيوي والأخلاق والعدالة ٢٧

الجزء الأول
تقييم التنمية الاقتصادية والاجتماعية: الاتجاهات الرئيسية

الفصل الأول
المعالم الديمغرافية

١ - بلغ عدد سكان العالم في نهاية الألفية ست بلايين نسمة. ويزيد هذا العدد عن ضعف سكان العالم قبل نصف قرن مضى. إذ كان عدد السكان لا يتجاوز ٢,٥ بليون في عام ١٩٥٠. وشهدت الأعوام الخمسون الأخيرة حدوث أعلى معدل لنمو السكان في العالم وليس من المحتمل أن يحدث مرة أخرى. وقد حدث النمو المرتفع أثناء فترة استفادت منها البشرية من مكاسب جمة في مجالات العجز المتوقع حيث عاشت أعداد كبيرة بشكل متزايد من الأطفال لتبلغ سن الأبوة ولكنهم لم يشاركوا بعد مشاركة تامة في هبوط مستوى الخصوبة الذي يشهده العالم بوضوح حاليا. وإذا تحققت الإسقاطات الحالية فسوف يستمر النمو في عدد السكان في العالم على مدى السنوات الخمسين التالية ولكن ليضيف النصف فقط من عدد السكان الحالي بحلول عام ٢٠٥٠ حيث يتوقع ألا يزيد عدد السكان عن تسعة بلايين نسمة في العالم.

٢ - وظل مسار السكان في العالم يتأثر منذ عام ١٩٥٠ بعدة تغييرات ملحوظة. وشهدت معدلات الوفيات والخصوبة هبوطا على نحو فريد إلى مستويات جديدة. إلا أنه في الحالتين حدثت انعكاسات تسببت في إحداث آثار بارزة بالرغم من أنها لم تغير الاتجاه الأساسي نحو الهبوط.

٣ - وقد أصبحت الشيخوخة ظاهرة عالمية، ففي أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وهي المنطقة دون الإقليمية ذات السكان الأكثر شبابا، رغم الخسائر الكبيرة في الأرواح من جراء الوفيات ذات الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بدأ متوسط العمر يتجه نحو الارتفاع ولأول مرة. وفي البلدان النامية وصل متوسط العمر إلى ٢٤ سنة، وارتفع خمس سنوات منذ بلوغه أدنى نقطة له في عام ١٩٧٥. ووصل متوسط العمر في البلدان الأكثر تقدما إلى ٣٧ سنة، بعد أن ارتفع بمقدار ٨ سنوات منذ عام ١٩٦٠. وعلى الصعيد العالمي، وصل عدد السكان البالغين ٨٠ سنة أو أكثر إلى ٧٠ مليون شخص. وفي البلدان المتقدمة النمو، فاق عدد أفراد الفئة العمرية ٦٠ سنة فأكثر لأول مرة عدد أفراد الفئة العمرية دون الخامسة عشرة. وازداد العمر المتوقع عند الولادة، على الصعيد العالمي؛ وضاقت كثيرا الفجوة بين المناطق النامية والمناطق الأكثر تقدما، إذ انخفضت من ٢٢ سنة لصالح المناطق المتقدمة النمو في عام ١٩٦٠ إلى أقل من ١٢ سنة في عام ٢٠٠٠. وضاقت الفجوة ذات الصلة في العمر المتوقع للمرأة من ٢٤ إلى حوالي ١٤ سنة، وللرجل من ٢٠ إلى حوالي ٩ سنوات. وعلى الصعيد العالمي، ازدادت الفجوة بين الجنسين في العمر المتوقع من ٣ إلى ٤ سنوات لصالح المرأة.

٤ - ويوجد تباين متزايد بين البلدان في المناطق ناقصة النمو ككل والمناطق الأقل نموا ويميز نمط الهبوط في معدلات الوفيات والخصوبة بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٠. فعلى مدى الفترة الزمنية ذاتها أظهرت بلدان المناطق ناقصة النمو تقاربا متزايدا مع أنماط معدلات الوفيات والخصوبة في البلدان في المناطق الأكثر تقدما.

٥ - وما زال معدل نمو سكان العالم يشهد تباطؤا، وقد وصل الآن إلى معدل سنوي قدره ١,٣ في المائة (١,٦ في المائة في المناطق النامية و ٠,٣ في المائة في المناطق الأكثر تقدما) وانخفضت معدلات الخصوبة بدرجة كبيرة. وعلى الصعيد العالمي، انخفض منذ عام ١٩٦٠ عدد الأطفال الذين تنجبهم المرأة الواحدة في غضون جيل واحد من ٥ إلى عدد يقل بقدر طفيف عن ٣ أطفال (من ٦ إلى ٣ أطفال في

المناطق النامية ومن ٢,٧ إلى ١,٦ طفل في المناطق الأكثر تقدما). وفي عام ٢٠٠٠ وصل عدد البلدان التي تنجب المرأة الواحدة فيها ٢,١ طفلا أو أدنى من هذا المستوى إلى ٦٤ بلد أو يبلغ مجموع سكانها ما نسبته ٤٤ في المائة من سكان العالم ٢,٧ بليون نسمة. وتواجه بلدان كثيرة في أوروبا هبوطا في أعداد سكانها.

الفصل الثاني
الأنماط الجديدة للمشاركة الاقتصادية والتفاعل الاجتماعي

٦ - تشكل الاقتصادات الدينامية القادرة على إنتاج السلع والخدمات اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية لجميع السكان وزيادة الفرص للعمل المنتج القاعدة المادية التي يترسخ فيها التقدم الاجتماعي. وفيما لا يدل الاقتصاد المتنامي في حد ذاته على التقدم الاجتماعي ولا يدل في الواقع على حدوث تحسن في الرفاهية العامة، فإنه لا يمكن، من دون هذا التنامي، تحقيق تقدم في رفع مستويات المعيشة وإعفاء الملايين من الناس من الكفاح من أجل البقاء.

٧ - وكان الأداء الاقتصادي فيما بين الاقتصادات الوطنية وعلى نحو ما يجري قياسه بنصيب الفرد من الدخل القومي متنوعا للغاية. وفي الوقت ذاته أحدث هذا التنوع في الأداء فيما بين البلدان في فترة اتسمت بتغير عميق في البيئة الاقتصادية العالمية. وكان الاقتصاد العالمي في نهاية التسعينيات مختلفا اختلافا جذريا عنه في أوائل الثمانينيات. ومنذ أوائل السبعينات فصاعدا، شهد دور الأسواق انبعاثا جديدا. وتعرضت النظم القائمة على التخطيط المركزي إلى التفكك التدريجي في بعض الدول الاشتراكية السابقة وانهارت بشكل مفاجئ في بلدان أخرى. وتحولت السياسات في كثير من البلدان النامية من تشجيع التنمية المستقلة بقيادة الدولة إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي في الصناعات الموجهة إلى التصدير. وفي البلدان المتقدمة النمو اعتمد العديد من الحكومات سياسات لإلغاء الأنظمة ولتحقيق الخصخصة وسعت إلى كبح الزيادة في حجم الحكومة والضرائب.

٨ - وتعرض هيكل الاستهلاك والإنتاج كلاهما لتغير أساسي وحققت فيه الخدمات مكاسب بالنسبة للإنتاج الزراعي والصناعي؛ وطرحت طائفة واسعة من المنتجات الجديدة في الأسواق نتيجة استخدام الابتكارات العلمية والتكنولوجية المتراكمة؛ وخضعت أساليب الإنتاج لثورة في القطاعات الرئيسية، مع النقل الجغرافي لمرافق الإنتاج وإعادة تنظيم هياكل الشركات وأساليب الإدارة.

٩ - وبرزت أنماط جديدة للمشاركة الاقتصادية والتفاعل الاجتماعي نتيجة لاعتماد تكنولوجيا المعلومات على نطاق واسع. وقد غيرت هذه التكنولوجيات من أساليب الحياة وقدرات التجهيز والاتصالات بدرجة كبيرة في العقدين الأخيرين. وساعدت التطورات في تكنولوجيا المعلومات، وهو تطور نوعي جديد يشهده العالم المعاصر، على تسريع التجارة العالمية وظهور منتجات جديدة ووفرت إمكانات ضخمة لرفع مستويات الإنتاج. وأسفر الانفجار التكنولوجي غير المسبوق سُبل الاتصال عن إحداث تغييرات هامة كثيرة، بما في ذلك تحقيق مكاسب في الإنتاجية وتخفيض تكاليف الإنتاج. ولقد أصبحت شبكة الإنترنت أداة مفيدة في زيادة آفاق المعرفة وتطبيقها بفعالية.

١٠ - ولقد أثرت تكنولوجيا المعلومات والتطورات المرتبطة بها تأثيرا عميقا على طريقة تنظيم الإنتاج وتلبية احتياجات المستهلك. وبصورة أعم، أصبح للابتكارات التكنولوجية أهمية خاصة ونطاق واسع فيما يتعلق بالسلع الوسيطة، والمواد، وعمليات الإنتاج، وصنع الآلات، واستخدام وتطبيق رقاقات الذاكرة، والدوائر المتكاملة وغيرها من أجهزة التحكم القابلة للبرمجة، مع ما يلزمها من

برامجيات. وثمة تطور استحدث مؤخرا وله أهمية بعيدة المدى وهو الأخذ بأسلوب المعاملات الحاسوبية المباشرة، و ''التجارة الإلكترونية''، ولا سيما في المعاملات داخل الشركات.

١١ - وبالإضافة إلى المكاسب في مجال الإنتاجية من الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أدى الاستثمار الجديد في مجال المعدات والآليات والهياكل الأساسية والبرمجيات إلى رفع الكفاءة في كثير من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وزادت البلدان المتقدمة النمو من المعدلات في نمو إنتاجيتها ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وبعض البلدان الأوروبية. بيد أن معظم البلدان النامية لا تزال متخلفة و لم تلحق بهذا الاتجاه. وتظل الفجوات القائمة في مجال التنمية الاقتصادية عاملا مهما بل وازداد تعقيدا بسبب الفجوة الرقمية الجديدة بين البلدان. وفي حين يتوفر لثلث السكان في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو فرص الحصول على حاسوب شخصي فإن هذه الفرص لا تتوفر إلا لما يقل عن ٢ في المائة من السكان في البلدان النامية. وتعتبر العوامل مثل نوع الجنس ومستوى التعليم ومعرفة القراءة والكتابة والدخل الأسري واللغة والعرق والعنصر الإثني وانعدام الهياكل الأساسية والموارد وعوامل الاستبعاد الأخرى عناصر حيوية جميعها في توفير الفرص لنشر تكنولوجيات المعلومات والحيلولة دون ذلك.

١٢ - ومن حيث المبدأ، تحمل ثورة المعلومات في طياتها إمكانية تهيئة الفرص لكل من البلدان النامية والقطاعات المحرومة والأضعف من المجتمع في كل مكان كي تصل إلى موارد المعلومات التي تمكنها من المشاركة كأطراف فاعلة في سوق الاقتصاد العالمي. فمن وجهة نظر البلدان النامية، فإن ثورة المعلومات الجديدة تمثل فرصة للحصول على المعلومات والمعرفة على نطاق العالم من أجل استخدامها في تسهيل التنمية والإسراع بها. وعلى حين أن الحصول على تكنولوجيا المعلومات، بصورة شاملة ومنصفة، يتسم بأهمية حاسمة كي تصبح تلك التكنولوجيات أداة للتنمية، توجد اختلافات كبيرة في الحصول عليها كما توجد فجوات في معدلات توصيل شبكة الإنترنت فيما بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. بل إن هناك عدم تكافؤ حتى بين من يتم وصلهم بالشبكة فيما يتعلق بمعدل ونوعية مواقع التوصيل فيما بين البلدان وداخلها.

١٣ - وثمة درس مستفاد من العقد الماضي فيما يتعلق بنجاح انتشار وتطبيق التكنولوجيات ''القديمة'' والاستغلال التجاري للتكنولوجيات ''الجديدة'' مفاده أن المسألة تقتضي ما هو أكثر من إمكانية الوصول إلى الشبكات الإلكترونية ووجود مجموعة من السكان يتوفر لهم الإلمام بمعرفة التكنولوجيا إذ تقتضي المسألة توفر مساعدة تقنية داعمة وهياكل أساسية وكذلك إمكانية الحصول على الائتمان ورأس المال للمشاريع، ودعم أو على الأقل قبول المجموعات التي قد تشعر بالتحدي لقوتها أو موقفها. وكان المهاجرون الذين يعودون إلى أوطانهم أحيانا، في بعض البلدان هم رواد التغيير الناجح والمشاريع الناجحة استنادا إلى استغلال الفرص التكنولوجية.

الفصل الثالث
العولمة والعدالة

١٤ - في سياق التكامل الاقتصادي المتزايد والتحرير والتغير التكنولوجي لا يزال عدد من المسائل الأساسية المتعلقة بأثر العولمة على العدالة تحتاج لإجابة شافية. وتتمثل إحدى القضايا في ما إذا كانت للعولمة آثار دائمة أو مؤقتة على درجة عدم المساواة أو الفقر الذي يشهده عدد متزايد من البلدان حتى البلدان المتقدمة النمو. والموضوع الرئيسي الآخر هو أثر عدم المساواة على النمو الاقتصادي فيما بين البلدان وداخل هذه البلدان. أما في السابق فكانت عوامل

تركيز الأراضي والأصول ''لعنة الموارد الطبيعية'' والتميز الحضري وعدم تساوي الفرص في الحصول على التعليم تذكر بأنها أسباب مهمة في حدوث عدم المساواة. أما في الوقت الحالي فتحتاج هذه العوامل لاستكمالها بواسطة الأسباب الآخذة في الظهور مثل الابتكارات التكنولوجية وأهم من ذلك السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والتي ركزت على العولمة والتحرير في معظم البلدان.

١٥ - وفي المجال الاقتصادي، أدى الاتجاه القوي لتحقيق تحرير التجارة في العالم إلى تحقيق التقارب بين كثير من الاقتصادات. واعتمد كثير من البلدان النامية سياسات تشجع التجارة الخارجية ولكنها أحرزت نتائج مختلفة. وكان من المتوقع أن يؤدي التحرير والأنشطة المتجهة إلى التصدير إلى زيادة مستوى العمالة ورفع مستوى الكفاءة. ولكن وعلى عكس بعض التوقعات القائمة على الحماس الزائد فإن قوى العولمة لم تقلل من مستوى عدم المساواة كما أنها لم تضع جميع الدول على مسار اقتصادي واجتماعي مستدام. بل أدت قوى العولمة ونشر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات إلى زيادة تفتيت أسواق العمل. وتسببت في حدوث تباين واسع في المرتبات ومستويات المعيشة بين مختلف أنواع العمال. وكانت إحدى النتائج البديهية هي الانقسام في القطاع الرسمي وغير الرسمي. فللعاملين في القطاع الرسمي وظائف جيدة الدخل ويتمتعون بحماية اجتماعية قانونية في حين أن العمال في القطاع غير الرسمي يمارسون وظائف أقل دخلا ويفتقرون لهذه الحماية.

١٦ - وصاحب الاستقطاب المتنامي بين البلدان زيادة حادة في عدم المساواة داخل هذه البلدان. وتشير الأدلة إلى أنه على مدى السنوات الـ ١٥ إلى الـ ٢٠ الماضية كان تركيز الدخل قد ازداد في كثير من بلدان أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وجمهوريات بحر البلطيق وكمنولث الدول المستقلة وبعض البلدان الأفريقية وبعض اقتصادات البلدان في جنوب شرقي آسيا وأنه منذ أوائل الثمانينات حدث ذلك في ثلثي البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويشكل هذا الاتجاه نحو زيادة عدم المساواة تعارضا مع التوجه نحو التقارب وزيادة المساواة التي تميزت به فترة ما بعد الحرب.

١٧ - وعلاوة على الأسباب المذكورة آنفا لعدم المساواة فإن الزيادة الأخيرة فيها تتضح في الاتجاهات الآخذة في الظهور مثل نشر التكنولوجيات التي تولد الطلب على العمالة الماهرة وتزيد بالتالي من أجورها وتقلل من الطلب على العمال ذوي الأجور المنخفضة وغير المدربين والاستعاضة عنهم. وفي كثير من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، أدت الخصخصة وتوسيع الأصول الصناعية التي نجم عنها زيادة في تركيز الأصول إلى تعزيز هذا الاتجاه. وفي بعض البلدان النامية أدت إزالة القيود في سوق العمل إلى خفض الأجور، وتضاءلت الوظيفة التقليدية للحكومة المتمثلة في إعادة توزيع الدخل وبدرجة كبيرة بسبب انخفاض أنشطة جمع الضرائب وإلغاء نظم النقل التي تحفزها مبادرات التحرير.

١٨ - وقد قامت البلدان بإجراء التعديلات وتقديم التضحيات لتتمكن من التصدي بفعالية أكثر لتحديات القرن القادم ولاهتبال الفرص الجديدة للعولمة. وواضح أنه لن يكون من نصيب كل البلدان، (ولا من نصيب كل الفئات السكانية في كل بلد من هذه البلدان)، الفلاح في هذا المسعى، كما كان ذلك في الماضي. فهناك خطر واضح من أن تجربة العولمة في مطلع القرن العشرين ستتكرر حين ظهرت الجيوب ''الحديثة'' إلى الوجود في كل أنحاء العالم متكاملة في اقتصاد عالمي فيما تُرك ''البلد النائي'' ينساق خارج التيار الرئيسي للتقدم.

الجزء الثاني
الإطار المؤسسي: الاستمرارية والتغيير

الفصل الرابع
الأسرة

١٩ - تطورت مؤسسات المجتمع وبالتالي الإطار المؤسسي للسياسة الاجتماعية في وقت تسارعت فيه خطى التغيير التكنولوجي والاجتماعي، وتركت العوامل الاقتصادية والاجتماعية والاتجاهات الديمغرافية وتكنولوجيا الاتصالات والتغييرات الثقافية والسياسية بصماتها على الأسرة وعلى التغييرات التي طرأت على الأجيال، والأدوار الموكلة إلى السوق والدولة ومنظمات المجتمع المدني. ولذلك تواجه السياسة الاجتماعية تحديات لمعالجة الأثر المترتب على هذه التغييرات.

٢٠ - والأسرة، بأشكالها المختلفة، صمدت في وجه كثير من التحديات، ويمثل بقاء الأسرة كوحدة أساسية للتنشئة الاجتماعية وللإعالة، وقدرتها على التجدد في ظروف جديدة شهادة على ما لهذه المؤسسة القديمة من مقاومة وأهمية متواصلة في العالم المعاصر. أما الحافز على تكوين أسر جديدة - فيما تزداد حالات الطلاق ويؤجل الكثير من الشبان في كل أرجاء العالم زواجهم - فما زال حافزا قويا حتى مع تعرض التعاريف التقليدية للأسرة للتغير. ويمكن النظر إلى المساعي الرامية إلى إضفاء الصفة الشرعية على الأشكال غير التقليدية لـ ''الأسرة'' بأنها إقرار بأهمية الالتزام العام إزاء الالتزامات المتبادلة التي ينطوي عليها الدخول في رابطة الأسرة، وليس على أنها تحدٍ لفكرة الأسرة. كما أن الأسرة تعرضت في العقود الأخيرة لتحول سريع وعميق أثر على حد سواء، على حجمها وعلى هيكلها وعلى العلاقة بين أفرادها وعلى دورها في المجتمع المحلي الأوسع نطاقا وفي المجتمع عموما.

٢١ - ويتمثل التغير الأشد مدعاة للدهشة في الانخفاض الهائل في حجم الأسرة النواة الممثلة. ففي غضون جيل واحد، انخفض عدد الأطفال في الأسرة النموذجية إلى ٣ أطفال في البلدان النامية وإلى ١,٦ طفل في البلدان الأكثر تقدما، مقابل ٦ أطفال و ٢,٧ طفل في الجيل السابق. وتتمثل إحدى عواقب هذا التحول السريع في أن عدد الأقرباء الأدنين سينخفض في عدد أكبر من الأسر في المستقبل مع كل جيل، بحيث يقل باستمرار عدد الأشخاص الذين يكون لهم أقرباء أدنون من الأحياء. وسيتعزز هذا أكثر في الحالات الكثيرة التي يهجر فيها الآباء أسرهم أو في الحالات التي يكثر فيها قيام أحد الأبوين بإعالة الأسرة أو في الحالات التي يتفشى فيها فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). كما سيكون هناك، مع استمرار ارتفاع العمر المتوقع، مزيد من الأسر التي ينتمي أفرادها إلى الجيلين الثالث والرابع وحتى إلى الجيل الخامس. وليس لدى العالم خبرة تُذكر بشأن الارتفاع المتزامن في عدد الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم دون أن يكون لهم أقرباء أدنون أو في عدد الأسر المتعددة الأجيال، وكيفية تلبية احتياجاتهم المتباينة.

٢٢ - ظل دور الأسرة كوحدة اقتصادية للإنتاج، يتضاءل وتقتصر أهميتها الآن إلى حد كبير على ممارسة الزراعة الصغيرة والتجارة والحرف اليدوية والخدمات الشخصية ولا سيما في البلدان النامية. على أن الأسرة ظلت تمثل ترتيبا مؤسسيا رئيسيا لإعالة أفراد الأسرة ورعايتهم، بمن فيهم، على وجه الخصوص، الشباب والشيوخ وذوو العاهات والمعوقون، بصورة متبادلة ومن دون انتظار جزاء ومع أن نظام الإعالة والرعاية ما زال قائما، فإنه يتعرض لخطر مستمر يتمثل في التضاؤل لأسباب ديموغرافية واقتصادية واجتماعية. وإلى جانب انكماش روابط القربى، وتضاؤل أهمية الأسرة باعتبارها وحدة إنتاجية، فهناك اعتبارات أخرى. فازدياد

بُعد المسافات ما بين أفراد الأسرة، وتشتت شمل الأسرة بسبب الصراع المسلح، وانفصام الروابط الأسرية بسبب الهجر والطلاق، وحتى معايير الأهلية لتلقي المساعدة من أجهزة الحكومة، هي من بين العوامل التي تسهم في الحد من قدرة الأسرة على توفير الإعالة والرعاية بشكل جيد ومستمر.

٢٣ - وتدعو نتائج هذه التغييرات في الأسرة إلى اتخاذ تدابير بشأن السياسة لحماية رفاه الفئات الضعيفة في المجتمع ولا سيما النساء والأطفال وكبار السن. ويتمثل أحد مجالات الاهتمام في الاتجاه المتعلق بازدياد الخصوبة في أوساط المراهقين (١٥ إلى ١٩ سنة) في الوقت الذي تدنت فيه معدلات الخصوبة الإجمالية. ونظرا لافتقار المراهقين للتجارب في الحياة وللموارد المالية المستقلة من أجل إعالة أطفالهم فإن الحمل المبكر يهدد ليس فقط بالقضاء على المستقبل التعليمي والمهني للوالدين (ولا سيما الفتيات) ولكن بالقضاء على الفرص المتعلقة بنمو الأطفال. والموضوع الآخر هو زيادة متوسط عمر السكان الناتج عن الأثر المشترك لارتفاع معدل الحياة وانخفاض معدلات الخصوبة. ويرتبط ذلك بالاستدامة المالية لنظم الضمان الاجتماعي في البلدان المتقدمة النمو. كما أنه يمثل تحديا كبيرا في البلدان النامية حيث لا تكون شبكة السلام الاجتماعية لكبار السن كافية وحيث كانت الأسر المعيل التقليدي لكبار السن في المجتمع. وبسبب تغير بنيان الأسرة تبرز الحاجة لاتخاذ تدابير بشأن السياسة الاجتماعية لمعالجة هذه المشاكل. أما فيما يتعلق بزيادة أعداد الأمهات العاملات خارج المنزل وقضايا الأسرة والعمل مثل المرونة في ساعات العمل وتحقق التوازن بين المستقبل الوظيفي واحتياجات الأسرة والحصول على الرعاية الجيدة والميسورة للأطفال فإنها تمثل اهتماما خاصا. ويبدو أنه من الضروري تخصيص موارد مالية عامة لتيسير خدمات الرعاية الجيدة للأطفال للجميع حتى في الوقت الذي تقلص فيه دور الدولة في تقديم الخدمات الاجتماعية.

٢٤ - ويتمثل تطور هام حدث في السنوات الأخيرة في الديناميات الداخلية للحياة الأسرية في التوجه إلى الإقرار بحقوق أفراد الأسرة في القانون على نحو أوضح. وما كان يعتبر تقليديا من اختصاص رب الأسرة الذي عادة ما يكون ذكرا في ممارسة السيطرة على الأسرة مع حد أدنى فقط من القيود القانونية ويخضع لقيود مجتمعية وأخلاقية أصبح يدخل في الغالب ضمن اختصاص الجزاءات القانونية. ويقوم الضحايا بسهولة ويسر بالإبلاغ عن أعمال العنف التي ترتكب في الأسرة ولا سيما ضد المرأة وأصبحت السلطات أكثر استعدادا لاتخاذ إجراء بشأن هذه المعلومات.

الفصل الخامس
الأجيال

٢٥ - للأجيال داخل الأسرة والمجتمع احتياجات خاصة، وتقوم بأدوار مختلفة. ويبدو أن هوية الأجيال تتحدد عبر السنوات الطويلة التي يستغرقها الوجود معا في المؤسسات المخصصة لفئة عمرية كالمدارس في مرحلة الشباب، وأماكن العمل في مرحلة الرجولة، وأماكن الراحة والتقاعد عند كبار السن. ويمكن القول بأن المؤسسات المصنفة حسب العمر ظلت تستخدم هيكليا في المجتمعات الصناعية كمعالم رئيسية في إنتاجيتها لتحقيق وفورات الحجم في البداية بتجميع الأفراد الذين تتماثل لديهم العقلية التنموية والقدرة الوظيفية، وثانيا كوسيلة لاستخدام الوقت: أتاح اللجوء إلى المؤسسات المصنفة حسب العمر للمجتمعات جذب الأجيال العاملة ومطالبتها بالعمل على مدى ثماني ساعات في اليوم أثناء أيام الأسبوع الخمسة ولنحو خمسين أسبوعا في السنة وإحالة المدارس والأسر والمسنين والمجتمعات المحلية إلى فترات المساء وعطلة نهاية الأسبوع وأوقات العطلات. وتبقى مع ذلك معرفة ما إذا كان سيتم الإبقاء على المؤسسات المصنفة حسب العمر في عالم ما بعد عصر الصناعة ويميل إليها الشيخوخة.

٢٦ - وتشمل الاتجاهات التي تؤثر في الأجيال، وتتأثر في المقابل بسلوكها وببصماتها التي تركتها على العالم، الخصوبة والوفيات والصحة والإسكان وفرص كسب العيش والعمل والمدخرات والاستثمارات والهجرة الوطنية والدولية. وفي النهاية يمكن النظر إلى كل واحد من المجالات الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك إلى البيئة والنظام الإيكولوجي في العالم من خلال منظار مشترك بين الأجيال. وقد أدى الانتقال من أسرة متعددة الأجيال إلى أسرة نووية وحدوث الهجرة والتحضر كسببين رئيسيين إلى تغيير نمط التفاعل بين الأجيال. وتذهب العلاقة فيما بين الأجيال إلى أبعد من تقديم الدعم للصغار والكبار (الأجيال غير الناشطة اقتصاديا) ولكنها تشمل أيضا التعلم من بين الأقران وهي وسيلة مهمة لنقل مهارات الحياة من الكبير إلى الصغير وتوفير الرعاية للأطفال بواسطة الكبار وهو تفاعل أثبت جدواه في نماء الأطفال. ويتمثل التحدي المتعلق بالسياسة الذي تثيره هذه التغيرات فيما بين الأجيال في كيفية تحقيق العدالة فيما بين الأجيال وكيفية استغلال إمكانيات الجميع بشكل أفضل في إيجاد مجتمع يتسم بالتجانس والتعاون.

٢٧ - وفي هذه الفترة المعاصرة التي تتيح فيها طول الحياة تعايشا مشتركا للأجيال يثبت بقاء الأطفال وكبار السن على السواء إمكانية تعايش المزيد من الأفراد مع الأجيال التي سبقتهم واللاحقة لهم - رغم انخفاض الاهتمام بالإقامة مع أجيال متعددة، والتي ربما تعزى إلى الحراك الاقتصادي والاجتماعي وإلى عوامل التحضر والهجرة الدولية والعولمة.

٢٨ - وتمثل الفئة العمرية ١٥ إلى ٢٤ سنة اليوم أكبر فئة عمرية في التاريخ. ويعيش معظم أفراد هذه الفئة في البلدان النامية ويمثلون تحديا وفرصا لهذه الاقتصادات على السواء. ويمكن أن يصبح هذا الجيل بتوفر التعليم والتدريب الملائم للمهارات قوة عمل إنتاجية أثناء انتقاله إلى مرحلة الرشد. إلا أن أعدادهم تتطلب كميات ضخمة من الموارد للتدريب ولإيجاد فرص العمل المفيدة. ويتسم ذلك بأهمية خاصة نظرا لأن بطالة الشباب هي سبب للسلوك الإجرامي والمناهض للمجتمع في أوساط أفراد هذه الفئة العمرية.

٢٩ - ترتبط الأجيال خارج علاقاتها داخل الأسرة في أنماط معينة في مجالات أوسع من المجتمع المحلي والوطن والعالم. وفي معظم الأحيان تكون الأجيال في العمر الوسيط هي التي تدير هذه المجالات وكذلك التحولات فوق العادة التي تحدث في أوساطهم وفيما بينهم كما أنهم يقومون في الوقت ذاته بإدارة المجتمعات إلى حد كبير وبالتالي رعاية المعالين من المسنين والشباب في مجتمعاتهم. وتشترك الأجيال من الشباب والمسنين في أغلب الأحيان في كونها تصبح عالة على الأجيال الوسيطة نظرا لأن الجيل العامل هو قوة الدفع الاقتصادي ويشغل الوظائف المرتبطة بالنفوذ في مجالات الصناعة والسياسة والحكم.

٣٠ - وفيما يتعلق بالأجيال الكبيرة فقد تم القضاء على الفقر في أوساط المسنين في البلدان المتقدمة النمو إلى درجة كبيرة من خلال المعاش الذي تقدمه الدولة والمعاشات التي تضمنها الدولة والفرص في الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وخدمات الرفاه الاجتماعي. ويمثل التغريب أو العزلة من جهة وفترات الاعتماد من جهة أخرى المشاكل الجديدة التي تواجه المسنين في حين تحتاج المجتمعات المحلية لمواجهة التكاليف المرتفعة لتوفير الرعاية الطبية ومختلف التكاليف الأخرى المرتبطة بالشيخوخة. ويمثل المسنين شريحة متواضعة نسبيا من عدد السكان الكلي في البلدان النامية إلا أن عددهم وأهميتهم بالنسبة للمجموع الكلي تزداد بشكل سريع.

الفصل السادس
السوق

٣١ - تحول تصميم سياسة الاقتصاد الكلي في العقدين الماضيين في معظم البلدان من التركيز على إدارة الطلب إلى اتباع نهج السوق الحر مستلهما التفكير الحر الجديد. وتمثل الاتجاه الرئيسي للنهج الحر الجديد في المحاولة لرفع الكفاءة

وتوليد العمالة وزيادة الدخل مع الحد في الوقت ذاته من حالات التدخل التقديري للدولة إلى أكبر قدر ممكن وتمت الاستعاضة عن الملكية العامة للهياكل الأساسية بالجمع بين الخصخصة وأطر العمل التنظيمية المصممة لتحقيق الأهداف الاجتماعية ومنع استغلال القوى الاحتكارية. وتتسم بأهمية مماثلة تشديد الرقابة على الإنفاق العام الذي اشتمل على الحد من العجز المالي للقطاع العام أو حتى القضاء عليه. وتمت إزالة القيود من القطاع الخاص بدرجة كبيرة واستعيض عنها بالاعتماد على قوى السوق.

٣٢ - وتعزز الاتجاه نحو السياسات ذات المنحى السوقي بالتغييرات السياسية التي حدثت في أوروبا الشرقية وبانهيار نظام الاقتصاد المخطط مركزيا. وأدخل عدد من الحكومات الاشتراكية السابقة سياسات جذرية للسوق الحر انطوت عموما حتى الآن على تكاليف مرتفعة في مرحلة الانتقال. ولكن حتى عندما تمثل الهدف في إنشاء اقتصاد مختلط بالأسلوب الأوروبي الغربي فقد تعزز إلى حد كبير دور السوق.

٣٣ - وكان العنصر الحيوي بالفعل في إنجاح العديد من الاقتصادات السوقية في القرن العشرين ليس هو الملكية الخاصة فقط ولكن القدرة على المحافظة على المنافسة في ما بين عوامل السوق. وقد ثبت أن البيئة التنافسية هي أمر لا محيد عنه لتنظيم الإنتاج الفعال وكانت عاملا حاسما لتوطيد وتنمية الاقتصاد السوقي كما نعرفه اليوم. كما حفزت التطور التكنولوجي وتحقيق مكاسب تكنولوجية كبيرة بالرغم من بروز أنواع مختلفة من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية التي ينبغي معالجتها والتي شملت انعدام العدالة والتلوث من بين عوامل أخرى عديدة. والدرس المستفاد هو ضرورة إدخال التنظيم الفعال والإشراف الحكومي كأهداف حاسمة تتعلق بالسياسة لزيادة انضباط السوق وزيادة الشفافية.

٣٤ - وأدت الجهود الرامية إلى خفض حجم الدولة ورفع الكفاءة عن طريق الخصخصة ومنح دور أكبر للسوق في نطاق واسع من مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق اللامركزية في نظام الحكم إلى نتائج مختلطة في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وبرزت أثناء العملية مشاكل العدالة والاهتمامات الأخرى فيما يتعلق بالفشل الذي لحق بالسوق. وفضلا عن ذلك، نفذ عدد كبير من البلدان إصلاحات لخفض دور الدولة واعتماد مبادئ سوقية دون إنشاء المؤسسات اللازمة أولا أو بناء قدرات للحكم لحماية المصالح العامة وتحقيق العدالة في المجتمع. وأدى انسحاب الدولة من تقديم الخدمات الاجتماعية ولا سيما في مجالات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي إلى تقليص الخدمات المقدمة إلى الفقراء في بعض البلدان. وتبين جميع هذه النواتج المختلطة أن تحقيق التوازن والتفاعل المثمر بين الدولة والسوق هي أمور معقدة وأن هنالك حاجة لمراعاة الظروف في مختلف البلدان والأوقات من قبل واضعي السياسات أثناء سعيهم لإقامة حكومة أصغر وأكثر اتساما بالكفاءة والفعالية.

الفصل السابع
الدولة

٣٥ - تتيح التغيرات التي يشهدها إطار العمل المؤسسي في الواقع فرصة لإعادة اختراع الدولة وسياستها الاجتماعية. ولم يعد ينظر إلى الدولة بوصفها عاملا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولكن يقوى الطلب عليها لدورها كمنظم ومشرف على السوق وعلى المؤسسات الأخرى غير التابعة لها بسبب اتساع حجم الأسواق وزيادة عدد ونطاق أنشطة منظمات المجتمع المدني. وأهم من ذلك هنالك مجالات للحياة الاقتصادية والاجتماعية تعتبر فيها تدخلات الدولة ضرورية لتصحيح الإخفاقات السوقية ولتحقيق

الانسجام في المجتمع. وحتى في المجالات التي انسحبت منها الدولة كمقدم مباشر للخدمات ويمكن تبريرها على أساس الكفاءة مثل التعليم والصحة ورعاية الأطفال، فإنه للدولة الاستمرار في تحمل المسؤولية عن تعبئة وتوفير الموارد المالية على أساس العدالة لضمان توفيرها للفقراء. وبالمثل فإن فعالية السياسة الاجتماعية تصبح أكثر أهمية في تحقيق الكفاءة والعدالة في المجتمع وفي منع المنافسة وتحقيق المساءلة في الحياة السياسية والاقتصادية.

الفصل الثامن
المجتمع المدني

٣٦ - بالإضافة إلى الأدوار المتطورة للسوق والدولة أصبح إسهام منظمات المجتمع المدني في عدد كبير من مجالات الحياة أكثر أهمية في الأعوام الأخيرة. وزادت هذه الأهمية بصفة خاصة في البلدان النامية وكذلك في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتي برزت فيها هذه المنظمات إلى والوجود منذ عهد قريب نسبيا كجهات فاعلة جديدة رئيسية ولكن أدوارها لم تحدد بوضوح دائما. وتشمل حدود المجتمع المدني التي غالبا ما تكون مطموسة المعالم أنشطة مجموعات عديدة منظمة وغير رسمية يجمع بينها هدف مشترك لا تخدمه بشكل ملائم المؤسسات الخاصة التي تهدف إلى الربح أو الحكومات على الصعيدين المحلي والوطني.

٣٧ - ويمكن ملاحظة عدة اتجاهات عامة في دور منظمات المجتمع المدني. فقد شهدت جهات فاعلة تقليدية هامة مثل اتحاد نقابات العمال تقليصا في نفوذها وفي عضويتها في شتى أنحاء العالم. وظهر إلى الوجود العديد من المجموعات الجديدة في المجتمع المدني التي تروّج لقضايا محددة وظهرت أيضا منظمات أخرى غير حكومية منشأة على نحو غير رسمي أكبر في البلدان النامية ومدفوعة في بعض الأحوال بإمكانية تمويلها من الخارج. ويمكن ملاحظة اتجاه مماثل في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية إلا أن تجربتها في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها كانت تجربة مزدوجة. لكن ما من شك في أن أهمية المنظمات غير الساعية للربح في مختلف ظروفها في مختلف أنحاء العالم آخذة في الازدياد كما أن نطاق أنشطتها آخذ في الاتساع كما أن عضويتها آخذة في النمو.

٣٨ - وتظل منظمات المجتمع المدني تقوم بدور مهم في المساعدة في تشكيل الرأي العام وفي التعبير عن صوت من لا صوت له في المجتمع وإبراز قضايا محددة وتقديم الخدمات الاجتماعية. وفي الوقت ذاته أصبحت هذه المنظمات أكثر نشاطا ومشاركة في المحافل الوطنية والدولية كصوت مقابل للحكومات وكمدافع عن مصالح القطاع الخاص. وتعتبر منظمات المجتمع المدني جزءا لا يتجزأ من العملية الديمقراطية. وهي تلعب بالتالي دورا في تكوين رأس المال الاجتماعي بتعزيز الفهم والثقة وتعزيز اتجاه للتعاون من أجل المصلحة المشتركة ولإيجاد شعور بالتضامن الاجتماعي. وتبرز الحاجة لوضع سياسة ملائمة لتوجيه الطاقة الإيجابية ومساهمة المجتمع المدني في تحقيق الأهداف المشتركة في المجتمع وتنسيق وتيسير المشاركة بالمناقشة العامة مع تفادي خطف البرامج العامة بواسطة مجموعات المصالح الخاصة ولا سيما تلك التي تدعو للعنف و/أو للكراهية.

الجزء الثالث
الأحوال المعيشية: سجل مختلط للإنجاز

الفصل التاسع
التعليم

٣٩ - يؤدي التعليم دورا رئيسيا في حياة المجتمعات، التي أضحى تقدمها العام مرتبطا ارتباطا شديدا بحيوية وانتشار النشاط التعليمي، من مرحلة ما قبل الالتحاق بالمدرسة إلى مرحلة ما بعد الحصول على درجة الدكتوراة. وعلى الصعيد العالمي، أضحى التعليم أكبر ''صناعة'' تستوعب خمسة في

المائة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، وتنتج أو تساعد على إنتاج أكبر من ذلك بكثير.

٤٠ - وكان وما زال من الأهداف الرئيسية لتوفير التعليم العام للجميع في حقبة مبكرة بناء الأمم وتكاملها، ونشر القيم المشتركة، والتأكيد على العنصر الأخلاقي المتين وإطلاع الأطفال على الجوانب الاجتماعية، وتوجيه الناشئة إلى أدوار مخصصة للراشدين. وتبوأ الدور الاقتصادي للتعليم مكانة الصدارة في العقود الأخيرة وسيكتسب أهمية أكبر أيضا نظرا لأنه يشكل على نحو مطَّرد أساس نجاح الفرد وازدهار المجتمع. والتعليم، جنبا إلى جنب مع البحث والابتكار التكنولوجي، يعيد تشكيل معظم جوانب الحياة، بل أنه على وشك إعادة تشكيل الحياة نفسها.

٤١ - ويتيح التعليم الفرص وييسِّر الحراك الاجتماعي والاقتصادي. وما زال عدم تكافؤ الفرص في الحصول على التعليم سمة معظم نظم التعليم أيًّا كان نطاقها، معبرا عن نفسه في عدم التكافؤ في مدة التعليم لمختلف الفئات الاجتماعية، ولا سيما في عدم التكافؤ في نوعية ما يُقدم.

٤٢ - وتم في معظم البلدان المتقدمة النمو تحقيق التحاق الجميع بالتعليم الابتدائي وبمستوى عال من التعليم الثانوي. وتبرز فروق في عدد التلاميذ الذين يتركون الدراسة في مرحلة مبكرة أو الذين لا يواصلون التعليم ما بعد المرحلة الثانوية، وفي هذه المرحلة يستمر وجود ارتباط عالٍ نسبيا بين المكانة الاجتماعية المنخفضة والخروج المبكر منً نظام التعليم. ومع أن الالتحاق بالمستوى الثانوي وما بعده قد ازداد بسرعة في هذه البلدان ومع أن الحكومات بذلت جهودا كبيرة لتشجيع الشباب بالعائلات الأقل حظا على مواصلة التعليم، فإنه ما زالت هناك فجوة كبيرة بين الطبقات الاجتماعية. وهنا يكون للفروق في النوعية دور حاسم، إذ يكون التعليم المتاح في المرحلتين الابتدائية والثانوية أدنى مستوى في العادة في المناطق التي تخدم السكان الفقراء أو الأقليات. ويميل الآباء الأقل تعليما إلى عدم إيلاء أهمية للتعليم وينقلون هذه المواقف في الغالب إلى أبنائهم. وفي نفس الوقت، تنظر بعض المجتمعات، بما في ذلك المهاجرون في بعض الأحوال أو فئات الأقليات الأخرى، إلى التعليم على أنه أملهم الرئيسي في التقدم، ويغتنمون الفرصة.

٤٣ - وتشترك جميع البلدان المتقدمة النمو في الاهتمام بنوعية التعليم عموما. ويتجلى هذا في الشكاوى الكثيرة من أصحاب العمل من عدم التوافق بين المهارات المكتسبة في المدرسة والمهارات المطلوبة في العمل؛ ويبين أحد التقديرات أن الموارد المخصصة للتعليم العلاجي وللتدريب أثناء العمل، والتي يُنفقها أصحاب العمل، تعادل في مستواها كامل ميزانية التعليم العام. ويتجلى هذا الاهتمام أيضا في الإشارة المتكررة إلى أهمية أن يحافظ التعليم على الأفضلية التنافسية في اقتصاد عالمي يقوم باطراد على المعرفة وعلى الانفتاح المتزايد.

٤٤ - ولكلا الشاغلين بالطبع أثر أكبر في معظم البلدان النامية حيث تكون الفرص التعليمية أقل، وعادة ما تكون أكثر اتساما بعدم التكافؤ وحيث يكون ما هو متاح، ولا سيما في المناطق الريفية والمجتمعات المنخفضة الدخل، سيئا جدا، وحيث تعاني معظم نظم التعليم المدرسي من الازدحام، وشُح الموارد، ومن المعلمين ذوي التدريب المتدني النوعية، وتزيد من تفاقم الحالة المشاكل الأخرى للمجتمعات الفقيرة مثل كثرة مرض الأطفال أو نقص تغذيتهم وعدم انتظامهم في الحضور في المدارس.

٤٥ - ومع ذلك، ارتفعت على مدى السنين ببطء معدلات القيد بالمرحلة الابتدائية وحتى بالمرحلة الثانوية لتقترب من المعدلات السائدة في البلدان المتقدمة النمو. والفجوة الأشد وضوحا التي تبرز الآن هي بين أفريقيا وجنوب آسيا مقارنة بالمناطق النامية الأخرى. ففي العديد

من البلدان النامية، يُتاح الالتحاق بالتعليم الابتدائي للجميع تقريبا. وحيث يكون المعدل العام ما زال متخلفا فإنه يعزى في الأغلب لانخفاض شديد في قيد البنات بالتعليم.

٤٦ - وتشترك معظم البلدان النامية في هدف توفير كامل فرص حصول البنين والبنات على التعليم الابتدائي. لكن العقبات التي تحول عمليا دون بلوغ هذا الهدف ما زالت ضخمة.

٤٧ - وإضافة إلى الاختلافات الكمية والكيفية في التحصيل التعليمي والأنظمة التعليمية في مختلف البلدان، فإن الاختلافات في سلوك الأفراد كبيرة داخل البلدان، وثمة ما يفيد بأنها آخذة في الزيادة إلى حد أكبر في كثير من البلدان النامية. وسوف تواجه تلك البلدان تحديا متزايدا بسبب الانقسامات التي تُعزى إلى عدم تكافؤ فرص التعليم لأن التحصيل التعليمي أصبح العنصر المهيمن الحاسم الذي يحدد المركز الاجتماعي واحتمالات النجاح الاقتصادي. وتوفر إمكانية الحصول على التعليم في الوقت الحاضر للبعض إمكانية التحرك إلى أعلى؛ وأتاحت التكنولوجيا هذا في بعض البلدان، كما أنها تستخدم لإتاحة الفرص للشباب من المناطق الريفية والمناطق النائية والأسر الفقيرة، وعلى سبيل المثال بالتعليم عن بعد. ولكن يبدو أن الميل الأرجح تمثل في قدرة المتعلمين بالفعل والأكثر حظا على توطيد مزاياهم عن طريق الإمكانية الأفضل للحصول على الفرص المهيأة لهم أو استغلالها بمهارة، مما يزيد من ابتعادهم عن القطاعات الأخرى من مجتمعاتهم المحلية.

الفصل العاشر
العمل وضمان الدخل

٤٨ - يتبوأ العمل مركز الصدارة في تجربة حياة معظم الراشدين حتى الكثيرين من الأطفال. فهو يمثِّل مقياس معظم الناس لإسهامهم في الاقتصاد ومقياس حقوقهم في ناتجه من السلع والخدمات. وغالبا ما تحدد طبيعة العمل الذي يقوم الناس به والقيمة التي يضفيها المجتمع على المركز الاجتماعي للفرد والأسرة. ومع اتساع النشاط الاقتصادي، ومع ضرورة الهياكل الاقتصادية الأكثر تعقيدا والمهام الحرفية الأكثر تخصصا، فإن عمل الناس، الذي يأتي في المرتبة الثانية بعد أحوالهم الأسرية حصرا، يحدد علاقاتهم الشخصية ويتيح لهم مكانة محددة في المجتمع.

٤٩ - وتستحق التنويه أربعة مجالات عمل وقد وقع في كل منها تغيرات هامة على مدى الأعوام الأخيرة: ألا وهي كمية العمل المتاح، والشروط التي يقدم العمل بموجبها، والدخول أو موارد الرزق التي يوفرها العمل وضمان العمل المتاح والدخل المستمد بصورة مباشرة أو غير مباشرة من العمل.

٥٠ - وفي البلدان المتقدمة النمو، تعمل الأغلبية الساحقة من الناس الذين يزاولون عملا لقاء أجر/أو مرتب، أما العمل للحساب الخاص فهو آخذ في الانخفاض المطرد، وإن كان قد انتعش قليلا في الأعوام الأخيرة. ويمثِّل توفير بيئة اقتصادية تتيح كل الوظائف اللازمة لاستخدام كل الباحثين عن عمل، وبلوغ الأهداف الكبرى الأخرى في ذات الوقت، بما في ذلك نمو الإنتاجية والتضخم المنخفض، تحديا رئيسيا يواجه الحكومات. وتولى الآن أهمية أكبر للعمالة الكاملة أو للمستويات العالية من العمالة. وقد انخفضت العمالة في أمريكا الشمالية إلى حوالي ٤ في المائة فيما تحوم العمالة في الاتحاد الأوروبي حول ما يقرب من ١٠ في المائة، لأنها عالية إلى حد بعيد في الاقتصادات الأكبر في قارة أوروبا. ورغم أنها أقل عموما في الأعوام الأخيرة، فقد ظلت معدلات البطالة أعلى عموما من المستويات التي كانت سائدة قبل عام ١٩٧٥.

٥١ - ويمكن ملاحظة عدة اتجاهات في أنماط العمالة وفي البطالة. وما زالت البطالة الطويلة الأجل مشكلة اجتماعية كبيرة. فهي تستمر حيث كانت تتركز الصناعات بكاملها في مناطق جغرافية محددة، مخلِّفة أعدادا كبيرة من العمال الكهول والمسنين الماهرين وشبه الماهرين الذين لا يقدرون على الحركة نسبيا عاطلين عن العمل وليس لديهم فرص

عمل بديلة تذكر. وإيجاد عمل للناشئة الذين لا يملكون المهارات الاجتماعية أو المهارات العملية اللازمة للالتحاق بعمل ما زال يمثل مشكلة رغم العديد من البرامج لمعالجتها. وهناك اتجاه منذ أمد بعيد يقوم فيه عدد من الناس في سن مبكرة رغما عن إرادتهم أحيانا وطواعية في أغلب الأحيان بترك قوة العمل طوال الوقت وذلك فيما يتعلق بالأشخاص الذين يمكنهم أن يتطلعوا إلى التماس الأمن الاقتصادي في كنف التقاعد والذين تتوفر لديهم المهارات المناسبة لإكمال معاشاتهم التقاعدية بعمل غير متفرغ أو عارض. وأخيرا، تشكل المرأة في كل البلدان نسبة أعلى في قوة العمل المأجور من أي وقت مضى؛ بل إن شبه التكافؤ في أعداد النساء في قوة العمل في العديد من البلدان المتقدمة النمو يعد بمثابة ثورة اجتماعية. وفي الحالات التي ما زال فيها مستوى البطالة عموما عاليا، يوجد مع ذلك حالات نقص في مهارات معيَّنة من جهة وشواغر في أنماط من العمل لا يحب المواطنون الاضطلاع بها من جهة أخرى؛ وغالبا ما تملأ الوظائف في كلا النوعين الآن بعمالة مهاجرة.

٥٢ - ويواجه العمال في البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ظروفا خاصة جدا في تكيفهم من نظام يكفل العمل إلى أحوال غير مؤكدة في سوق العمل تتأثر بإعادة الهيكلة الاقتصادية والخصخصة. وتُظهر مستويات البطالة تفاوتا واسعا بين هذه البلدان، يمثِّل، من جانب، المرحلة التي بلغتها البلدان ذات العلاقة في إجراء الإصلاحات الاقتصادية، ويمثِّل من جانب آخر السياسات الاجتماعية المتفاوتة الرامية إلى تسهيل عملية الانتقال. وقد تم اجتناب البطالة الواسعة النطاق عموما، لكن دفع أجور الكثيرين من العمال قد تأخر أو أن قيمة هذه الأجور قد تآكل بفعل التضخم، وأن انعدام الأمن الوظيفي قد أصبح سمة جديدة من سمات حياة أغلبية السكان، ولا سيما النساء.

٥٣ - وفي البلدان النامية التي شهدت نموا اقتصاديا سريعا، اتسعت العمالة بمعدلات تفوق معدل الزيادة في قوة العمل ولا سيما في شرق آسيا. وفي بعض هذه البلدان، يمثِّل العمل المأجور قطاعا هاما من اقتصادات هذه البلدان. ومن ثم، أدت الأزمة المالية في أواخر التسعينيات إلى تأثر أعداد كبيرة بالبطالة السافرة.

٥٤ - وتواصل الأغلبية الساحقة من العمال في البلدان النامية التماس سبل العيش في العديد من الأنشطة المختلفة التي تشكل القطاع غير الرسمي، أو أنها تواصل كسب قُوتِها من الزراعة. وكمقياس لحجم القطاع، وفي قوة عمل عالمية يقدر عددها بحوالي ثلاثة بلايين عامل، يقدر عدد العاملين عمالة ناقصة في القطاع غير الرسمي والزراعة الكفافية، على الأغلب، في البلدان النامية بما يتراوح بين ٧٥٠ مليون عامل وبليون عامل. وتتمثل الخصائص الرئيسية لهذه ''العمالة'' في طبيعتها غير المستقرة وتدني إنتاجيتها ومن ثم في الانخفاض الشديد في دخولها.

الفصل الحادي عشر
التفاوتات في الدخول والفقر

٥٥ - ازداد التباين العالمي في الدخل في التسعينات من القرن الماضي بالرغم من النمو الاقتصادي العالمي غير المسبوق. ويعتبر معدل الزيادة في هذا التباين عاليا بالمعايير التاريخية. ففي معظم البلدان النامية، تساهم تفاوتات الدخل بين الريف والحضر بشكل ملحوظ في التوزيع العام للدخل المتباين. ويفسر حجم الفجوة في الدخل بين الريف والحضر، في كثير من البلدان النامية، حدوث الفقر بدرجة أعلى في المناطق الريفية. وفي المجتمعات الصناعية والقطاع الرسمي للبلدان النامية، حيث تشكل الأجور عنصرا رئيسيا من عناصر الدخل بالنسبة لمعظم العاملين، نجد أن تفاوتات الأجور المهنية جلية. ونجد أيضا أن اختلاف الدخل حسب العمر أو نوع الجنس أو العرق ملحوظ أيضا في كثير من البلدان. وعلى وجه الخصوص، تكسب النساء في معظم البلدان، على نحو نموذجي، أقل من نظرائهم الذكور.

٥٦ - وتساهم التغييرات الهيكلية في اقتصاد البلدان النامية (مثل التصنيع المستمر) وتحول ما بعد الصناعة الذي يجري في البلدان المتقدمة النمو، أيضا، في نمط توزيع الدخل السائد في هذه البلدان. وقد غيرت هاتان العمليتان الأساسيتان الهيكل الطبقي للمجتمعات وسيواصلا التأثير عليه. ويعتبر تهميش بعض الفئات الاجتماعية وظهور فئات جديدة مرتبطة بالأنشطة الاقتصادية الجديدة، نتيجة طبيعية لهذه الاتجاهات. وسجلت هذه التغيرات الهيكلية في التعنيف الاجتماعي في أنماط توزيع الدخل، وتظهر على نحو خاص في ازدياد نصيب الفئات ذات الدخل المتوسط. ويتسق هذا التطور مع ظهور الطبقات الحضرية، ولا سيما الطبقة المتوسطة المكونة من المهنيين والمديرين، والعمال ذوي المهارات العالية وموظفي الحكومة.

٥٧ - وما زالت ظروف العمل في كثير من البلدان النامية وفي بعض الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية متواضعة، والتي يرتفع فيها معدلا الحوادث والإصابات المتصلة بمشاكل الصحة المهنية. وما زال الاستغلال الصريح للعاملين يشكل قضية رئيسية في بلدان عديدة، ويؤثر على نحو خاص، على العاملين فيما يسمى بـ ''الورش المجمعة'' بما في ذلك الشابات والأطفال الذين يعملون في مصانع، تعمل غالبا في قطاع التصدير وفي الخدمات دون حماية تذكر من السلطات.

الفصل الثاني عشر
نوعية الحياة

٥٨ - ما زالت نوعية الحياة تشكل بُعدا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتعكس موارد وقيم وخيارات وتقاليد وتعقيدات الاقتصاد والسياسة التي تحكم المجتمعات كيفية فهم نوعية الحياة ومدى التقدم المحرز. وأخيرا، ينبغي أن تسمح التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية عن طريق تحسين الأحوال المعيشية لكل شخص بأن ينمو إلى الحد الكامل لإمكانياته. ويظل دور الدولة هاما في إعادة توزيع الدخل الذي يمكن أن يحسن نوعية الحياة للقطاعات الأقل رعاية من السكان حتى لو لم يتغير مستوى دخلها. وبالرغم من أن التحويلات العامة والاستثمار يؤديان دورا هاما، فإن الأسر والمجتمعات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى يمكن أن يكون لها أثرا جوهريا على تحسين نوعية الحياة.

ألف - الأمن الغذائي

٥٩ - الأمن الغذائي شرط ضروري لرفاه الناس ولذلك يؤثر مباشرة على نوعية الحياة. ومن الإنجازات الهامة في العقدين الماضيين، أن عدد الناس الذين لا يتوفر لديهم غذاء كافيا لطعامهم، في العالم النامي، انخفض بمقدار ٤٠ مليونا في النصف الأول من التسعينات من القرن الماضي. ومع ذلك، وبالرغم من هذا التقدم، ما زال هناك ما يقارب الـ ٨٠٠ مليون شخصا في العالم النامي لا يملكون غذاء كافيا لطعامهم؛ و ٢٤ مليون شخصا آخرين في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لا يستطيعون الحصول على غذاء كاف. وقد أدت أوجه التقدم التكنولوجي إلى إحداث ثورة في الإنتاج الزراعي وزيادته، وساهمت في الإنجازات المشجعة المتعلقة بمحاربة انعدام الأمن الغذائي. ومن ناحية أخرى، ما زالت هناك العديد من التحديات. ومن العوامل التي ساهمت في تأخر المكاسب وعدم انتظامها، الفقر والتوزيع غير العادل للإمدادات الغذائية والكوارث الطبيعية والتدهور البيئي والضغوط والمتطلبات الديمغرافية المتغيرة، والصراعات المسلحة المطولة.

٦٠ - والنقص في الإمدادات الغذائية على المستوى العالمي لم يعد منذ زمن طويل هو العامل الرئيسي في الجوع ونقص التغذية في العالم. وفي نفس الوقت، على الصعيد المحلي، لا يزال استخدام الحرمان من الأغذية يشكل سلاحا سياسيا، وفشل المحاصيل بسبب الكوارث الطبيعية والتي هي من صنع الإنسان يعتبران سببين هامين من أسباب الجوع والمجاعة، شأنهما في ذلك شأن نظم التوزيع المنهارة، على الرغم من الاستعداد والقدرة السوقية الأفضل بكثير للتدخل لدى

الوكالات الإنسانية أو الغوثية الوطنية والدولية. وازدادت العوامل المحلية هذه أهمية في السنوات الأخيرة.

٦١ - وتظهر التقديرات المتاحة لحجم الجوع اتجاهات مختلفة في مناطق وبلدان مختلفة. وكان الاتجاه العام مؤاتيا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ذلك أن نسبة السكان ناقصي التغذية أخذت في الهبوط كثيرا في العقدين الأخيرين. وسجلت مكاسب كبيرة أيضا في أمريكا الشمالية والشرق الأوسط، فيما سجلت مكاسب صغيرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وكان سجل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي متفاوتا، أحرزت فيه ثمانية بلدان، تتوفر عنها معلومات، تقدما وفيه سجل ١٦ بلدا آخر تراجعا.

٦٢ - ولما كانت هناك علاقة وثيقة بين مستوى الدخل وحجم الجوع، وبالنظر إلى ازدياد تفاوتات الدخول على مستوى البلد الواحد؛ ولا سيما مع وجود دخول راكدة أو آخذة في الانخفاض بين ذوي الدخول المنخفضة، فإنه لا بد أن تكون التفاوتات في المستويات التغذوية داخل البلدان قد ارتفعت ارتفاعا كبيرا. ولم يتم إلا جزئيا التعويض عن هذه التفاوتات ببرامج خاصة تقدم أغذية مدعومة أو مجانية إلى الفقراء وببرامج خاصة أخرى ترمي إلى تحسين التغذية بين الأطفال وسائر الفئات الضعيفة أو قطاعات السكان ذات الاحتياجات الخاصة.

باء - الصحة

٦٣ - تحسنت صحة سكان العالم إلى حد كبير في النصف الأخير من القرن الماضي مع أن درجة التقدم المحرز تفاوتت بين المناطق. فارتفع متوسط العمر المتوقع من ٤٧ سنة تقريبا إلى نحو ٦٥ سنة بالنسبة للأطفال المولودين في عام ١٩٥٠ و ٢٠٠٠ على التوالي.

٦٤ - ولا يزال عدد من الأمراض التي تصيب أعدادا كبيرة من الناس مسيطرا على صورة الصحة العالمية. فقد شهدت بعض الأمراض التي تمت السيطرة عليها إلى حد كبير من قبل في العديد من البلدان ظهورا جديدا لأسباب منها سوء الأحوال الصحية العامة، وسوء المسكن، والازدحام، ونقص الغذاء، فضلا عن مواطن القصور في نظام الرعاية الصحية وفي التدابير الوقائية، ووجود مقاومة جديدة للعقاقير الطبية في بعض الأحوال.

٦٥ - ويعتبر النمط العالمي الآخذ في التطور أحد الأوبئة الجديدة الناشئة فيما تستمر المشاكل الصحية المعهودة. وتمثل الأمراض غير المعدية - التي هي أحدث أسباب الوفاة - في الوقت الحالي حوالي ٤٣ في المائة من جميع الوفيات، و ٣٩ في المائة في البلدان النامية ونسبة قدرها ٨١ في المائة في البلدان المتقدمة النمو. إلا أن الأمراض المعدية وغيرها من الأمراض، فضلا عن اعتلال صحة الأمهات أثناء النفاس والأطفال والعجز، وهي الأمراض المعهودة، ما زالت أمراضا هامة، ولا سيما في البلدان النامية. وتبلغ الوفيات من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب ١٤ مليون حالة وفاة، إلى جانب أن عدد المصابين بهذا الفيروس في شتى أرجاء العالم يبلغ في الوقت الحالي ٣٣ مليون شخص. ومن أصل الـ ٤ ملايين حالة وفاة مبكرة في السنة والتي تعزى إلى التدخين، تقع الأغلبية الساحقة منها في البلدان النامية.

٦٦ - وتواجه البلدان النامية في الوقت الراهن حالة غير مسبوقة: أنها تكتسب أمراض البلدان الأكثر نموا فيما لم تستطع حتى الآن احتواء الأمراض المعهودة، وبذا تواجه تحديا مزدوجا لا تستطيع معظمها التصدي له إذا ما وضعت في الاعتبار الموارد المتاحة والنقص في ما لديها من الهياكل الأساسية للرعاية الصحية.

٦٧ - وتؤدي العولمة الاقتصادية دورا في توليد مخاطر صحية جديدة نتيجة لانتقال الأمراض، بما في ذلك الأمراض

المعدية (الأمراض التي تنقلها الأغذية، والعقاقير المقاومة للالتهابات والأنفلونزا الوبائية وكل أنواع الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي) والأمراض غير المعدية الناجمة عن أسلوب الحياة (المتعلقة بالتبغ والنظام الغذائي وإصابات الحركة والتلوث والمهنة).

٦٨ - ويحدث انتشار السفر لأغراض تجارية، والسياحة والهجرة وازدياد تبادل المنتجات الغذائية بين البلدان والقارات، وازدياد انتقال الأمراض النوعية، مثل الأنفلونزا والإيدز والملاريا، تحديات ضخمة للخدمات الصحية لا في البلدان النامية فحسب ولكن في البلدان المتقدمة النمو أيضا. وفضلا عن ذلك، أدت حركة البشر إلى الأماكن الحضرية أو أي أماكن أخرى، عن طريق هجرة اللاجئين والعمال والمشردين، إلى زيادة الكثافة السكانية وبالتالي تزايد احتمال انتقال الأمراض. وأصبحت الحاجة إلى سرعة تبادل المعلومات الصحية والموارد الطبية (من أطباء وتكنولوجيا) أشد وضوحا وأكثر ضرورة. وفي ذات الوقت تعمل ثورة الاتصالات على تحسين الاتصالات، داخل الحدود الوطنية وعلى الصعيد الدولي على حد سواء، فيما يتعلق بإجراء الدراسات الاستعراضية للأوبئة، والوقاية، والمراقبة، والتدخل، والرصد، والمكافحة في مجال انتقال الأمراض. وستعتمد النُهج الفعالة بازدياد على العولمة الحقة للصحة في كل أبعادها المتعددة.

٦٩ - وكما أن الفجوة الصحية (وحتى، على نحو صارخ أكبر، فجوة الرعاية الصحية) بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية فجوة كبيرة، تتفاوت الأحوال الصحية بين البلدان تفاوتا كبيرا بين فئات الدخل وحسب نوع الجنس. وتُظهر تقديرات منظمة الصحة العالمية أن احتمال الوفاة في البلدان النامية في الفئة العمرية ١٥-٥٩ بين الفقراء وغير الفقراء (على نحو ما هو محدد محليا) هو ٢,٢ للرجل و ٤,٣ للمرأة؛ والتقديران المقابلان للفئة العمرية صفر - ٥ هي ٤,٣ و ٤,٨. ومعدل الإصابة بالسل بين الناس الذين يعيشون في فقر هو أكبر بمقدار ٢,٦ مرة منه بين الأشخاص الذين لا يعيشون في فقر. وتوجد في البلدان المتقدمة النمو أيضا فروق في الحالة الصحية لمختلف فئات الدخل والفئات الاجتماعية، على أنه، كقاعدة عامة، ومع وجود نظم رعاية صحية شاملة وارتفاع سريع في الإنفاق على الرعاية الصحية، المدعومة أو الممولة من الموارد العامة، وزيادة مطردة في المستوى الصحي العام، تعزى الفروق على نحو متزايد إلى عوامل لا صلة لها بتفاوت الحصول على الرعاية الصحية (مع وجود استثناء ملحوظ لبضعة بلدان غنية). وفي البلدان النامية، بالمقابل، ما زالت التفاوتات كبيرة جدا، إذا ما وُضع في الاعتبار ما عُهد من قدرة غير كافية لدى الأجهزة العامة على توفير حتى الرعاية الأساسية، التي تناقصت أكثر في الأعوام الأخيرة في بلدان إمكانياتها أقل ما تكون للقيام بذلك.

٧٠ - وأصبح تعزيز نظم الرعاية الصحية عن طريق توفير إمكانية الحصول العادل على الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية فضلا عن التغذية، هدفا هاما من أهداف السياسة العامة في العقود الأخيرة. وفي بلدان عديدة نجد الدعوة إلى إصلاح القطاع الصحي لمعالجة مشاكل مثل التركز المفرط وقضايا التغطية الجادة والإجحاف الشديد والتنظيم غير الفعال والمتدهور والنوعية غير الملائمة من الخدمات والقيود المالية الصارمة حيثما وجدت.

جيم - المأوى

٧١ - ولعل في الفوارق في المأوى الحيز المتاح وفي نوعية المساكن أبلغ الأدلة على التفاوتات في مستوى المعيشة بين شرائح الدخل العليا والدنيا وبين ذوي الدخل المتوسط في البلدان الأكثر نموا بالمقارنة مع البلدان النامية.

٧٢ - وفي التقسيم الحضري إلى مدينتين، للفقراء والأغنياء، تواصل الفجوة اتساعها. فالتحضر السريع والتغيرات

الديمغرافية تعيدان تحديد الاحتياجات السكنية. ففيما يكون المسكن المناسب متاحا على العموم لمعظم السكان في معظم البلدان المتقدمة النمو، كما هي الحال في البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ولكن بمستويات ونوعية متوسطة أدنى، لم تفلح البلدان النامية في جعل السكن الكريم متاحا على نطاق واسع. ذلك أن الازدحام وسوء نوعية المساكن والافتقار إلى المياه والمرافق الصحية العامة المناسبة، ولا سيما في العدد المتزايد للمستوطنات غير النظامية أمر سائد ويسبب أخطارا للصحة والسلامة والبيئة. وعدم وجود مأوى، وهو أمر متوطن في البلدان النامية ويزداد مؤخرا في البلدان المتقدمة النمو، قد زاد في الاستقطاب الاجتماعي والتوتر في المناطق الحضرية.

٧٣ - وتؤكد النتائج المستقاة من برنامج الأمم المتحدة لمؤشرات الإسكان أن البلدان التي يكون نصيب الفرد فيها من الدخل أعلى تتوفر فيها مساكن أوسع وذات نوعية أفضل ومياه ومرافق صحية أفضل. وتوجد فجوة واسعة بين فئات الدخل داخل البلدان وفيما بينها في كل المؤشرات - من مساحة الأرضية للشخص، وعدد الأشخاص في الغرفة ونسبة البناء الدائم ونسبة الوحدات السكنية التي تصل إليها المياه إلى قطعة الأرض التي تقوم عليها هذه الوحدات. والمساكن في البلدان العالية الدخل أحسن بناء على العموم منها في البلدان المنخفضة الدخل والمساكن بين أدنى الفئات دخلا هي دون المستوى بكثير وهي غير نظامية وغير مأذون بها في الغالب.

٧٤ - وتوفر المساكن مثالا بالغ الأهمية على إخفاق السوق على نطاق واسع من خلال صعوبة تخصيص الموارد بطرق تلبي على نحو منصف حاجة اجتماعية أساسية. ولكن، في حين ثبت نجاح بعض الجهود الرامية إلى التعويض عن إخفاق السوق عن طريق التدخل العام، فإن جهودا أخرى لم تنجح بل أن بعض الجهود زادت الحالة سوءا.

٧٥ - وفي البلدان النامية، يعني النمو السريع للمدن أن توفير مسكن كريم لم يواكب الحاجة إليه. وتتمثل سمة مميزة للمساكن التي ينظر إليها من منظور اجتماعي أو من منظور الإنصاف في أن الازدهار الاقتصادي يمكن أن يكون له أثر سلبي على مساكن الفقراء نظرا لأنهم مضطرون إلى التنافس مع الناس الذين يستطيعون تحمل الأسعار المرتفعة، مشترين كانوا أو مستأجرين، مكرهين الفقراء على الخروج من المساكن المعقولة الأسعار كما أن الحركة والمرونة في الاستجابة لفرص العمل الجديدة، في كل البلدان، تتطلب سوق إسكان نشطة للإيجار أو الشراء، توفر طائفة من المآوى بمختلف الأحجام والأسعار لتلبية مختلف احتياجات الأفراد والأسر المتفاوتة الحجم والدخل. ولا تُلبي هذه الشروط في الكثير من البلدان، غنيّها وفقيرها.

الجزء الرابع
الحماية الاجتماعية في عالم متغير

الفصل الثالث عشر
الحد من العنف

٧٦ - في كل مجتمع، ينبغي النظر عن سماته الجغرافية أو هيكله الاجتماعي أو نظامه السياسي أو الاقتصادي، يتعرض الناس إلى مجموعة متنوعة كبيرة من المخاطر. وقد تنتج بعض هذه المخاطر عن ظواهر الطبيعة بينما يتسبب العمل الإنساني في أخرى. ولا تتوزع هذه المخاطر أيضا على نحو متساو فيما بين عامة السكان؛ ولهذا السبب لا يتعرض الناس للمخاطر بنفس القدر. فبعض الأفراد والجماعات يتعرضون بدرجة أعلى للمخاطر من الآخرين بسبب الخصائص الاجتماعية - الديمغرافية. والوضع الاقتصادي والحالة البدنية أو الذهنية والعمر وأسلوب الحياة وما إلى ذلك. فالضغط هو حالة تعرض شديد لبعض المخاطر، مع وجود قدرة محددة للحماية من تلك المخاطر أو مواجهتها والتكيف مع عواقبها السلبية.

٧٧ - ولا تبقى درجة التعرض للمخاطر والقدرة على التواكب معها ثابتة مدى الحياة ولكنها تختلف من مرحلة عمر إلى أخرى. وكذلك، يمكن أن تتغير أنواع المخاطر حسب الحالات والظروف. ولذلك، فالضعف مفهوم ديناميكي ونسبي، ويختلف بمرور الزمن وعبر المكان.

الفصل الرابع عشر
تعزيز الحماية الاجتماعية

٧٨ - يمكن التفكير في الحماية الاجتماعية على أنها الاستجابة الواضحة للمجتمعات المحلية وممثليها على المستوى الحكومي لمواجهة الضعف والمخاطر. وقد ينظر إلى الحماية الاجتماعية على أنها اهتمام واضح ويومي يتركز على الإنسان لتخفيف المخاطر أو الحد منها أو تلطيفها أو مواكبتها.

٧٩ - ولكل مجتمع أساليبه في معالجة الضعف والمخاطر، وهناك اختلافات جوهرية فيما يتعلق بكيفية تناول مسألة الحماية الاجتماعية وتعريفها وبالتالي صياغة تغطية حماية اجتماعية محددة لأعضائها. وتختلف تعريفات الحماية الاجتماعية باختلاف التقاليد والثقافات والهياكل التنظيمية والسياسية، فضلا عن اختيار الكيفية التي ينبغي أن يحصل بها أفراد المجتمع على الحماية. وهنا يفهم المعنى الواسع للحماية المدنية بوصفها مجموعة من السياسات والبرامج الحكومية والخاصة تنفذها المجتمعات في مواجهة مختلف حالات الطوارئ لغرض التعويض عن انعدام الدخل من العمل أو انخفاضه إلى حد كبير؛ وتقديم المساعدة إلى الأسر التي لها أطفال؛ وتوفير الرعاية الصحية والإسكان للسكان. وبالرغم من أن هذا التعريف ليس شاملا إلا أنه يستخدم أساسا كنقطة انطلاق وميسر للتحليل.

٨٠ - وتختلف البلدان في الطريقة التي وضعت بها هياكل نظم الحماية الاجتماعية فيها. واقتصر التفسير الضيق لمفهوم الحماية الاجتماعية تقريبا على نظم الضمان الاجتماعي التي هي أساسا نظم مهنية تتعلق بخطط التأمين - العامة والخاصة. ومن المسلم به، أن الضمان الاجتماعي لا يزال يشكل عنصرا لا يتجزأ من الحماية الاجتماعية التي تعد بدورها أكثر شمولا وأوسع نطاقا من الضمان الاجتماعي. وتشمل أيضا الحماية الاجتماعية برامج المساعدة الاجتماعية لصالح الفقراء من خلال الخطط غير القائمة على الاشتراكات والهادفة إلى ضمان مستوى أدنى من الكرامة عن طريق توفير الخدمات الاجتماعية للكبار والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى. وينبغي النظر إلى الحماية الاجتماعية من منظور شامل وليس بمعزل عن غيرها، كما ينبغي إدراجها في الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإعطاءها الأولوية التي تستحقها.

٨١ - وينبغي أن يدرج في صلب أهداف والتزامات إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن اللذين اعتمدهما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية إطار من السياسات الملائم لتوفير الحماية الاجتماعية، مما يقوي الالتزام بتعزيز العدالة الاجتماعية. ويشمل ذلك إعادة تأكيد المجتمع الدولي التزامه بحقوق الإنسان وما يتصل بذلك من التزامات بتعزيز تلك الحقوق واحترامها وإعمالها وتحقيق التضامن بين جميع الشعوب. ولما كانت جميع الحكومات قد أعربت عن عزمها على خفض نسبة الأشخاص الذين يكابدون الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، فإن السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق هذا الهدف يجب أن تشمل تدابير للحماية الاجتماعية في إطار الاستراتيجيات الأوسع نطاقا المعتمدة من أجل تحقيق هذه الغاية.

٨٢ - وينبغي أن تحدد البلدان عند وضعها نظم الحماية الاجتماعية الخاصة بها أنسب السبل لتقديم هذه الخدمات وتمويلها وأدائها وإدارتها من أجل تحقيق الأهداف ذات الأولوية. ولضمان استدامة النظام، ينبغي إضفاء الطابع الاجتماعي على خطط التأمين من خلال تطبيق نظام

الاشتراكات الإلزامية التي تستقطع من التدفق العادي للدخل. وينبغي أن تدعم خطط التأمين غير الإسهامية أيضا تغطية الأفراد والأسر والجماعات من ذوي الدخول المتقطعة أو القليلة بسبب الفقر أو أي ظرف طارئ آخر يمنعهم من العمل المنتج. ولما كان تحقيق العدالة الاجتماعية قائم على مبدأ التضامن، تستطيع الحكومات أن تعتمد على إيراداتها العامة لتمويل الحماية الأساسية للضعفاء والمستبعدين. وفي حين أن الموارد المالية الأخرى (التعاون الدولي والهبات والمساعدات الأجنبية والتبرعات الخيرية) يمكن أن تكمل إيرادات الحكومة، فإن الحكومة هي المسؤولة عن رعاية الضعفاء والمستبعدين من السكان.

٨٣ - وينبغي أن تتمثل أهداف سياسة الحماية الاجتماعية تحقيق الأمن للجميع من خلال نهج تعددي وعملي. وينبغي أن تراعي السياسات السياق السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي للبلد المعني، وينبغي أن توضع في إطار عملية تضطلع بها الحكومات، على أن تجري حوارا موسعا ومفصلا مع المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص وأفراد المجتمعات المحلية الفقيرة. وينبغي أن تشكل استراتيجيات الحماية أيضا جزءا من نهج شامل للوقاية من الأخطار الرئيسية التي قد تؤثر سلبا على معيشة الفقراء، وتخفيف أثر الصدمات عند وقوعها، ومساعدة الناس على التغلب على عواقبها. ومن أجل تعزيز القدرة السياسية على الاستمرار في تقديم الأموال إلى أفقر السكان، يجب أن تكفل السياسة العامة رصد هذه البرامج وتقييمها وإبلاغ جمهور دافعي الضرائب بنتائج هذه العمليات من أجل الحفاظ على روح التضامن والدعم.

٨٤ - وتحتاج استراتيجيات الحماية الاجتماعية، في إطار البلدان النامية، أن تراعي الأحوال التي تضطلع بها مؤسسات الأسرة والقرابة، والمجتمع المحلي وكذلك دور الحماية الاجتماعية التي تقوم على المجموعات ونظم التأمين المتناهي الصغر. وبذلك ستهيئ الاستراتيجيات بيئة مواتية للمحافظة على ''النظم الصغيرة'' وربطها تدريجيا بالنظم الرسمية للتأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية. وربما ترغب المجتمعات أيضا في الإبقاء على نظم الحماية الاجتماعية التي تديرها مؤسسات القرابة أو المجتمع المحلي كجزء من الأنماط الأوسع نطاقا للترابط والتضامن الاجتماعي. وفي الوقت ذاته لا ينبغي معاملة ''النظم التقليدية'' التي تحمل المرأة أعباء ترهق كاهلها في مجال الرعاية الاجتماعية، على سبيل المثال، بوصفها نظما مقدسة كما لا ينبغي أيضا الافتراض بأن هذه النظم تعمل بالضرورة لتشمل كل فرد.

٨٥ - وفي البلدان التي تشهد حالة انتقال سريعة، يتعين أن تواكب إعادة تشكيل الهياكل الاجتماعية إعادة التشكيل الاقتصادي. وينبغي الإبقاء على نظم الحماية الاجتماعية للسماح بحدوث التغير الاقتصادي والاجتماعي السريع في بيئة مأمونة ومستقرة، بحيث تحافظ على التضامن والتماسك الاجتماعيين طوال عملية الانتقال. وينبغي أيضا الإشارة إلى أنه من الضروري الاستثمار على نطاق واسع لتحسين إدارة كثير من نظم الحماية الاجتماعية على الصعيد الوطني في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال وأنه يقع على عاتق المجتمع الدولي واجب الاستجابة لطلبات المساعدة.

الجزء الخامس
الأمراض الاجتماعية

الفصل الخامس عشر
الصراعات المسلحة

٨٦ - والأمل، المعقود في نهاية الحرب الباردة، في عالم من دون حروب، فيه تحل سلميا الصراعات بين الدول وداخلها، لم يتحقق بعد. فاستنادا إلى إدارة بحوث السلام والصراعات في جامعة أوبسالا في السويد، كان هناك، أثناء العقد المنتهي في عام ١٩٩٧، ١٠٣ صراعات مسلحة في ٦٩ مكانا في

شتى أرجاء العالم. وفي عام ١٩٩٨، كان هناك ٢٧ صراعا في ٢٦ مكانا، وفي عام ١٩٩٩، كان هناك ٣٦ صراعا.

٨٧ - ومع أن الصراعات المسلحة لم تقل، فقد كان هناك تغير في نمطها، وتحدث أغلبيتها الآن داخل الدول في المقام الأول. وتقاتل في هذه الصراعات في العادة الميليشيات والمدنيون المسلحون الذين لا يتوفر فيهم قدر يذكر من الانضباط، وكذلك الجيوش النظامية. وتتمثل سمة تدعو إلى القلق البالغ في العدد الكبير من الأطفال الذين يشاركون بنشاط في أعمال القتال. وينزع القتال في معظم هذه الصراعات إلى أن يكون متقطعا وبحدة متفاوتة ومتقلبة. وتسبب الكثير من الصراعات في ما يقرب من الانهيار في حكومات منظمة، وفي انهيار مؤسسات للدولة مثل الشرطة والقضاء، وانهيار النظام وازدياد اللصوصية، وتسبب في أحوال كثيرة في تدمير ممتلكات الدولة أو نهبها.

٨٨ - وفي بعض الصراعات المسلحة، ساد استعمال الأسلحة البسيطة المنتجة محليا، لكن المقاتلين كانوا أساسا مزودين تزويدا حسنا بأسلحة مستوردة كان الحصول عليها سهلا نظير عملة صعبة أو مقابل مقايضة بسلع محلية.

٨٩ - وكانت التكلفة باهظة من حيث الأرواح البشرية التي أزهقت، ومن حيث التفكك الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. وفي العقد المنصرم، يقدر أن ما ينوف على أربعة ملايين إنسان قد لقوا حتفهم في مختلف الصراعات؛ وكان معظمهم من غير المقاتلين. وكان مليون شخص ضحايا لـ ١٢٠ مليون لغم دُفنت في أكثر من ٧٠ بلدا. ولوحظت آثار أخرى طويلة الأجل: إجهاد عاطفي ونفسي اجتماعي مفرط؛ ومرض عقلي؛ وإحساس بعدم الأمان ولا سيما لدى النساء والأطفال؛ وتشرد ونفي؛ وفرص تعليمية ضائعة.

٩٠ - وعادة ما تشمل الصراعات الداخلية حركات انفصالية أو جماعات تسعى إلى كسب السلطة بوسائل عسكرية. وتمثل عامل رئيسي هام وراء الصراعات في عدم قدرة حكومات كثيرة على ضمان النظام والحماية الأساسيين لسكانها وفي عدم قدرة هذه الحكومات على احتواء الصراعات الصغيرة ومنع تطورها إلى صراعات أكبر. والبلدان التي تضررت ضررا بالغا من الصراعات المسلحة تعاني عادة من اللامساواة بين الفئات الاجتماعية المستندة على عوامل، مثل الأصل العرقي أو الديانة أو الهوية القومية أو الطبقة الاقتصادية، تتمثل في اللامساواة في الوصول إلى السلطة السياسية التي تسد السبل إلى تغيير سلمي.

الفصل السادس عشر

التمييز

٩١ - وما زال التمييز واسع النطاق ومتعدد الأشكال. ويكون التمييز مدمرا في حالات كثيرة، إذ يحول بالفعل بين بعض الفئات وبين المشاركة الكاملة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمعاتها. وفي أحيان كثيرة، وبأشكال مختلفة، يتحول التمييز إلى عنف. والعواقب خطيرة للغاية حين لا تدين السلطة العنف الناجم أو، بالأحرى، حين تتغاضى السلطة عن التمييز العلني.

٩٢ - وفي الحياة اليومية، تبرز الأحكام الشخصية المسبقة عند التركيز على اختلافات أساسية كالاختلافات بين المرأة والرجل، والشباب والكهول، والسود والبيض، والأغنياء والفقراء، وما إلى ذلك. وفي الوقت نفسه، يسقط الناس في كثير من الأحيان ضحايا لسوء المعاملة الذي ينبع من معلومات غير صحيحة، أو استنتاجات خاطئة، أو حتى على أساس أفكار أو صور نمطية قائمة. والناس يفضلون من يستجيبون لاحتياجاتهم، أو يشبهونهم أكثر من غيرهم، أو يجاورونهم في السكن، أو الذين يتمتعون بالجاذبية بشكل ما. وفي الحالات القصوى، ينشأ الاستقطاب بين ''نحن'' و ''هم'' فيتحول الكبرياء إلى حكم مسبق والوطنية إلى شوفينية، والدفاع إلى هجوم وعنف.

٩٣ - وعلى مدى الزمن، تتناقص مع الارتقاء العام في الثقافة أشكال عديدة للتحامل أدت في الماضي إلى تمييز علني. وتجنح الأُلفة إلى إضعاف التمييز. لكن كانت هناك مؤخرا حالات عديدة لم تفعل فيها هذه المعايير فعلها بوضوح تام.

٩٤ - ويلاحظ اتجاه آخر يتمثل في أن من المحتمل بقدر أقل أن تدعم السلطات التمييز. وتبدي بضع حكومات علنا ارتيابها في صحة الاتفاقيات الدولية وغيرها من الصكوك المتصلة بالتمييز ضد المرأة أو كبار السن أو الطوائف العرقية أو اللغوية أو الدينية. وتدرج أحكامها باطراد في القوانين الوطنية، وصدقت بلدان أخرى في الماضي القريب على شتى الصكوك. وكذلك وضعت آليات للتظلم أو إجراءات للانتصاف؛ وهي توفر في كثير من الأحوال إجراءات رجوع مفيدة ضد المظالم المرتكبة.

٩٥ - ويتجلى تطور ذو صلة في انتشار الوعي بين الطوائف التي يمارس التمييز ضدها، وفي تناقص استعدادها للتسليم بمصيرها، وفي ازدياد القدرة على تنظيم صفوفها دفاعا عن قضيتها. وفي بعض الحالات - منها مثلا حالة المعوقين - أسفر ذلك عن تحقيق قدر من النجاح. على أن الدعوة النشطة، في بعض الأحوال، قد أسفرت عن نتائج عكسية وحرضت أحيانا على مزيد من العداوة ضد الطوائف المستهدفة.

الفصل السابع عشر
العنف

٩٦ - وكان العنف (إضافة إلى ذلك الناشئ عن الصراع المسلح) على الدوام مرضا يصيب المجتمعات، ومن العسير تقييم ما إذا كان هذا العنف قد طفق يتناقص أو يتزايد مؤخرا على صعيد عالمي. وما هو واضح هو أن المواقف من العنف عموما ومن أشكال محددة من العنف خصوصا قد أخذت تتغير. ذلك أن هناك تقبلا أقل له وتسليما أقل به، وأن العوائق تقام ضد العنف، منها ما هو في إطار حقوق الإنسان المتفق عليها.

٩٧ - ويجري توسيع نطاق تجريم العنف، الذي يتركز أولا على أشكاله الطائفية، ليشمل الحياة الخاصة، وليكون إيذانا بتحول هام في الموضع الذي تحدد فيه المجتمعات الخط الفاصل بين الحياتين العامة والخاصة. وبذا يكون قد تم التسليم على نحو مطرد بأن العنف ضد أفراد الأسرة الضعفاء، ولا سيما ضد المرأة، هو عمل إجرامي. وفي نفس الوقت، تفاوت هذا التغير حدة وعمقا بين مجتمع وآخر، مع استمرار النظر إلى العنف في بعض الدوائر على أنه مسألة خاصة تضفي المعايير الثقافية الشرعية عليها.

٩٨ - والعنف في ازدياد في البلدان التي حدثت فيها اضطرابات كبيرة، مثل الاضطرابات الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية ولا سيما عندما تنطوي على مواجهة بين مختلف نظم القيم. ويمكن ملاحظة ارتباط قوي أيضا بين هذه العوامل والزيادة في العنف ضد المرأة وأشكال العنف العائلي المختلفة.

٩٩ - والعنف ضد المرأة في الحياتين العامة والعائلية على حد سواء مستمر رغم المكاسب الهامة التي حققتها المرأة في العديد من ميادين الحياة. وحتى في المجتمعات التي جُرم فيها العنف ضد المرأة، ما زال يتعين فعل الكثير حتى يتم القضاء عليه. وما زالت الفتيات والشابات عرضة بصورة خاصة للاعتداء عليهن من قبل آبائهن ومقدمي الرعاية الراشدين لهم ومعارفهن وأزواجهن وأصدقائهن. وحدوث العنف ضد المرأة المعاقة أو الاعتداءات الجنسية عليها أمر منتشر. ولا زال الاغتصاب في ازدياد في أجزاء كثيرة من العالم. وما زال العنف ضد المرأة يمارسه على نطاق واسع أطراف الصراعات المسلحة، والمرأة المهاجرة عرضة إلى حد بعيد لأعمال

العنف. وقد بلغت معدلات الاتجار بالمرأة نسبا كبيرة، ويقدر حاليا أنه في حدود مليون إلى مليوني امرأة في السنة.

١٠٠ -ويتزايد البغاء على الصعيد العالمي. ويبدو أن الإكراه والتضليل والاعتداء الجنسي في فترة الطفولة، والفقر المدفع في كثير من الحالات، تجارب شائعة وسط أولئك المدفوعين إلى ممارسة البغاء. ولما كان البغاء، حتى وإن قوبل بالتسامح اجتماعيا، يعمل خارج القانون، فإن البغايا ما زلن يعانين من الاعتداء البدني والعنف الجنسي، وعادة ما يقوم ''القوادون'' بمنع من ترغب منهن في الإفلات من البغاء من تمكينهن من القيام بذلك.

١٠١ -وخلال العقد الماضي، كانت هناك زيادة ملحوظة في العنف المبلغ عنه ضد الأطفال. إذ أنه، وفقا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، قتل ما يصل إلى مليوني طفل وجرح أو أعيق ٦ ملايين طفل، ويُتِّم مليون طفل وشُرد ١٥ مليون طفل، أثناء الصراعات المسلحة في التسعينيات. وأصبح الاعتداء الجنسي على الأطفال واسع الانتشار، وأخذ الاتجار بالأطفال في الازدياد أيضا. وما زالت ممارسة بيع الأطفال قصد الاسترقاق أو البغاء قائمة في البلدان الفقيرة رغم الجهود الرامية لكبح جماحها. ذلك أن ما بين ١٥ و ٣٠ مليون طفل يعيشون في الشوارع في مناطق الحواضر الكبرى، وأعدادهم في ازدياد، ويواجهون الاستغلال والعنف على أيدي الجمهور بل وعلى أيدي السلطات في حالات كثيرة. وازدياد استهلاك الأطفال والشبان المواد غير المشروعة بتحريض من الراشدين يمثل شكلا جديدا ومتناميا من أشكال العنف. ويعمل ما يربو على ٥٠ مليون طفل في ظل ظروف خطرة ويتعرضون لاعتداء بدني على أيدي سادتهم.

الفصل الثامن عشر
الفساد والجريمة

١٠٢ -والفساد، اجتذب مؤخرا الاهتمام وتبوأ مكانة الصدارة في قائمة الاهتمامات الدولية. ويبدو أنه في ازدياد كظاهرة عالمية، رغم أن ليس من السهل توثيقه. لأنه يتخذ أشكالا عديدة ولأن بعض الممارسات التي تعتبر فاسدة في مكان ما لا تعتبر كذلك في مكان آخر.

١٠٣ -والتمحيص الجديد الذي أخضع له الفساد مؤخرا نابع من عدة تطورات. ففي سياق التحرر الاقتصادي والزيادة في المعاملات العابرة للحدود المختلفة الأنواع، بما في ذلك التدفقات المالية، والإقراض، وتجارة الخدمات، والملكية، يولى اهتمام أكبر للطريقة التي تقوم بلدان مختلفة بواسطتها بأعمالها التجارية، ولقوانينها ولوائحها، ولقواعد المحاسبة وللقوانين الضريبية وغيرها من جوانب الحياة الاقتصادية. وتضارب مختلف الثقافات التجارية وإصرار الدخلاء على طمأنتهم بوجود ''نزاهة في التنافس'' عند دخول أسواق جديدة أمر أسهم، في جملة أمور، في تسليط الأضواء على الممارسات التي كانت غير معلنة من قبل أو مقبولة ضمنا.

١٠٤ -ومع التأكيد مجددا على الدور المفيد الذي تضطلع به الأسواق العاملة على النحو الواجب في تخصيص الموارد وتعزيز الكفاءة الاقتصادية، ومع الإصرار على إجراء إصلاحات لجعل الحكومات أيضا تعمل بفعالية أكبر، نشأ وعي جديد بأن الفساد، الذي يؤدي إلى إساءة تخصيص الموارد، إذا ما وضعت في الاعتبار الموارد الهائلة التي تسيطر عليها السلطات العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، يمثل ما يمنى به المجتمع من خسائر يمكن أن تكون فادحه.

١٠٥ -كما أن هناك تسليما من جديد بأن الفساد أشد ما يكون في العادة ضررا بالشخص العادي، فيما يرسخ في الغالب الشخص المستفيد أو الأقوى أو المميز ولأنه ينظر إليه على أنه مسألة هامة من مسائل الإنصاف في عالم يتعرض لتغير سريع، يقل تقبله لدى الجمهور عموما.

١٠٦ -وأصبحت الجريمة المنظمة في العقود الأخيرة ذات أبعاد كبيرة. وازدهر الاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة

النارية غير القانونية وكذلك غسل الأموال مما أوجد اقتصادا موازيا يصل حجم أمواله إلى مئات بلايين الدولارات. وتقدر الأرباح من الاتجار غير المشروع بالكوكائين والهيروين والحشيش، وهذا مثال واحد، بمبلغ مذهل قدره ٨٥ بليون دولار؛ فيما يقدر الإنفاق العام على المخدرات كل عام بمبلغ ٤٠٠ بليون دولار.

١٠٧ -وكذلك وفرت البيئة العالمية، التي تمكن من نمو الشركات المتعددة الجنسيات المشروعة والتي تسهل حرية حركة الناس ورؤوس الأموال والسلع عبر الحدود الوطنية، فرصة غير مسبوقة للمجرمين لتنظيم أنفسهم على صعيد عالمي. فقد أفاد المتجرون بكل فئاتهم من التكامل الاقتصادي المتنامي، فحركوا المجرمين وكسبهم العظيم بيسر من بلد إلى آخر بحثا عن الضحايا والأعضاء الجدد في منطقة جديدة تتنامى باطراد، ومستثمرا الأرباح في مراكز توفر السرية والعائدات الجذابة. كما أن الجوانب السلبية للعولمة، مثل تزايد عدم المساواة، واشتداد الاستبعاد الاجتماعي وتهميش فئات من السكان الفقراء قد عملت هي الأخرى لصالح المجرمين. فأعداد الناس المتزايدة، ولا سيما الفقراء والشباب، في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء، أصبحت ضعيفة أمام إغواء الجريمة و ''ترف'' السلوك الإجرامي.

١٠٨ -وتيسر السهولة النسبية للاتصالات الدولية، ولا سيما الانترنت، عمل المجرمين عبر الحدود. فهم قادرون على تحريك أموالم في العالم بسرعة ويسر وبخطر لا يذكر لاكتشافها، وذلك بفضل التطورات السريعة في المعلومات المالية والتكنولوجيا والاتصالات ''فحركة الأموال بسرعة مليون بايت'' (كرموز على شاشة الحاسوب) يمكن تحريكها عشرات المرات لتضليل موظفي إنفاذ القوانين عن مسارها. كما أن المنظمات الإجرامية ما فتئت تفيد كل الفائدة من الملاذات المالية والمراكز المالية الخارجية في الاقتصاد العالمي الجديد لغسل أموالها. وتحدد بعض التقديرات أن عدد هذه الشركات ''المغفلة'' يزيد عن مليون شركة في العالم قاطبة، وبأن كمية الأموال التي تُغسل تصل في أقصاها إلى ٥٠٠ بليون دولار في العام الواحد.

١٠٩ -والإنترنت هي أيضا أداة جديدة لجريمة الاتجار بالبشر، القديمة العهد. ذلك أن ازدياد المواقع على الشبكة للصور الإباحية، ووحوش الجنس، ومحبي تعاطي الجنس مع الأطفال، وفيها جهات توفر الخدمات حسب ''المضمون'' في كل أرجاء العالم، يشهد على مدى النشاط عبر الحدود الذي تقوم به المنظمات الإجرامية التي تشتغل بالاتجار بالنساء والبنات والبنين.

١١٠ -ويمثل الطابع المتغير للجريمة المنظمة اختبارا جديا لأجهزة إنفاذ القوانين الحكومية وغير الحكومية. ويستدعي مجرد تطورها وتعقدها أشكالا مبتكرة للتعاون بين الحكومات والوكالات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية على مستويات متعددة. وعلاوة على ذلك، يثير النمو المتفجر للجريمة المنظمة أسئلة جوهرية حول دور الدولة في كفالة الحماية الاجتماعية وضمانات حقوق الإنسان للفقراء والمهمشين.

١١١ -وفي حين أسهمت عوامل متنوعة في الازدياد الملموس في الجريمة المنظمة في شتى أرجاء العالم، فإنه يصعب رسم صورة عالمية للجرائم التقليدية (من مثل الاعتداء، والقتل، والسرقة، والجرائم الأخرى ضد الممتلكات). وفي بعض البلدان المتقدمة النمو، يقال إن الاتجاهات العامة في الجرائم المسجلة هي في ازدياد، وتلحظ على وجه الخصوص في البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وإنها في البعض الآخر من البلدان هي في تناقص. ويرجع بعض الفضل فيما يتعلق بالجريمة في المدن الرئيسية، إلى أنشطة الشرطة الأكثر كفاءة، لكن يرجع الفضل أيضا إلى الصورة

الديمغرافية المتغيرة. وفي الأغلب، جنح المهاجرون من الجيل الأول إلى التقيد بالقوانين، مع وجود بضعة استثناءات منهم تحتفظ بعلاقات إجرامية ببلدانهم الأصلية.

١١٢ -ويتعين توخي الحذر في إعداد التقييمات العالمية للجرائم، دون أن يغيب عن البال أن الإحصاءات عادة ما تمثل الجرائم التي يبلغ عنها فحسب، وبذا لا يكون قد ارتكب إلا عدد من الجرائم الفعلية. وداخل البلدان، يمكن أن تكون الصورة مختلفة أيضا بين مناطق ريفية وحضرية ومدن رئيسية، ويمكن أن تعتمد على الصورة الإنمائية لكل بلد. وتقوم محددات أخرى بدور، بما في ذلك درجة مصداقية الشرطة والدولة بوصفهما منفذا للقوانين ومقيما للعدل، ولا سيما في نظر الأقليات العرقية والسكان الأصليين، واستعداد وقدرة الفقراء أو الأميين أو المهاجرين الجدد أو كبار السن فيما يتعلق برفع شكاوى. وهذه العوامل تجعل المقارنات المباشرة داخل البلدان وفيما بينها أمرا عسيرا. وتشير دراسات الأمم المتحدة الاستقصائية المتعلقة باتجاهات الجريمة وأعمال نظم العدالة الجنائية إلى مشاكل أخرى، بما في ذلك الاختلافات في التعاريف القانونية للجرائم والإجراءات الإدارية لإعداد لائحة الاتهام والتصنيف والكشف عن المعلومات.

الجزء السادس
تحديات جديدة: الإنصاف والمدلولات الأخلاقية

١١٣ -يركز الجزء الختامي من هذا التقرير على الآثار الأدبية والأخلاقية والتوزيعية للتطورات الرئيسية الراهنة في مجالات مثل تغير حدود المساحات المتاحة للخصوصية الفردية، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، والتطورات في مجال الطب الحيوي. ويتمثل الغرض في تيسير قيام مناقشات تستند إلى المعرفة بدلا من وضع معايير لما يجب أن يكون. وربما ساعدت هذه المناقشات أيضا، في رسم الخطوط الكفافية لبرامج السياسات العامة المتعلقة بالإجراءات المحلية والوطنية والدولية، في المستقبل.

الفصل التاسع عشر
الخصوصية: تغير الحدود

١١٤ -وفيما يتصل بتغير الحدود بين القطاعين الخاص والعام، يرد بحث موجز عن ثلاثة اتجاهات مختلفة ولكنها ذات صلة وثيقة، مع الإشارة إلى آثارها الأخلاقية، فضلا عن آثارها العملية. ويتعلق الاتجاه الأول بالتحول الواضح في الأهمية المولاة لتلبية احتياجات الأفراد مقابل تلبية الاحتياجات الجماعية والنتائج المترتبة على هذا التحول. ويبقى البعد السياسي للحوار بين المجالين العام والخاص على قدر عظيم من الأهمية مع ما توفره تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة للحكومات من إمكانيات موسعة لجمع وتوزيع البيانات عن كافة جوانب الحياة اليومية. وبينما تحافظ مثاليات الديمقراطية على المنفعة العامة في حمايتها للخصوصة، التي تنبني عليها الحريات الأساسية مثل حرية التعبير وحرية التنقل وحرية تكوين الجمعيات، يتعالى صوت ادعاء منافس متزايد بأن جمع المعلومات أمر ضروري لتخطيط التنمية والأمن الوطني.

١١٥ -ويتعلق الاتجاه الثاني بالخصوصية، والحرية من تعد موظفي القطاع العام أو موظفي القطاع الخاص. ومع أن عمليات الرصد والمراقبة والرصد أو"التطفل" على الصعيد الاجتماعي مفيدة من عدة أوجه، وتحقق مصلحة الأفراد وتحميهم، فإنها يمكن أيضا أن تصبح تدخلا ليس له ما يبرره وأداة لسيطرة اجتماعية غير مقبولة. وتتمثل الأسئلة المطروحة في هذا السياق فيما يلي كيف غيرت التكنولوجيا التوازن بين حماية الناس والسيطرة عليهم؟ وكيف تؤثر التكنولوجيا على الأفكار المتعلقة بالحق في الخصوصية؟

١١٦ -ويتعلق الاتجاه الثالث بالتعارض بين الخصوصية والسرية من جهة، وبين الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمعلومات المتاحة بحرية ونشرها على نطاق واسع وإمكانية الحصول عليها بيسر من جهة أخرى. ونتج عن التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات في السوق تهديدات للخصوصية ربما فاقت كثيرا في عشوائيتها الأنشطة الحكومية لاستقصاء المعلومات. وليست الشواغل المتعلقة بالخصوصية بالشيء الجديد، لكن النتائج المترتبة على التكنولوجيا الحديثة وسعت بؤرة تركيز الاهتمام لتخرج عن نطاق حقوق المواطن وتشمل حقوق المستهلك. وعندما يصبح جمع المعلومات الشخصية وحفظها واستغلالها وبثها إلكترونيا أمورا ميسرة وزهيدة التكلفة، تزداد كثيرا أوجه التهديد الذي تتعرض له الخصوصية. ويصبح استخدام وتسويق تلك المعلومات الفردية للأغراض التجارية واقعا ملموسا. وتشمل مكامن الخطر الذي يهدد الخصوصية الفردية الآن أماكن العمل، والأسواق، وأماكن الإقامة الخاصة، والأماكن العامة.

الفصل العشرون
المسؤولية الاجتماعية للشركات

١١٧ -يجري أيضا تناول دور المسؤولية الاجتماعية للشركات. وتضطلع الدولة بصفة تقليدية بمسؤولية توفير الإطار المؤسسي الوطني اللازم لتشجيع التقدم الاقتصادي والتنمية الاجتماعية المنصفة في آن واحد. بيد أن مدى ما وصل إليه خروج عمل المؤسسات عبر الوطنية عن الأطر التنظيمية لأي بلد كان، يجعل أسئلة أساسية تبرز في المقدمة فيما يتعلق بالتزامات ومسؤوليات القطاع الخاص إزاء تشجيع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي بصفة عامة، وإزاء إيجاد وتعزيز معايير ومقاييس للسلوك الأخلاقي. والسؤال هو، ما الذي يجب على القطاع الخاص أن يفعله أيضا، باستثناء المساهمة في التقدم الاقتصادي للبلد عبر إيجاد فرص العمل وسبل كسب الدخل؟

١١٨ -ويقول البعض بأن الحافز الرئيسي للمؤسسات يجب أن يتمثل في تحقيق الربح لحملة الأسهم؛ وأن مسؤولية كفالة تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية تقع على عاتق الحكومات وحدها. ويقال إنه يتعين أن تُطالب الشركات بإطاعة القوانين والأنظمة، ودفع الضرائب، والمحافظة على المعايير المتعلقة بالعمل والبيئة في صورتها القائمة، لكنها لا يمكن أن تكون مسؤولة عن حل المشاكل الاجتماعية، أو تحقيق العمالة الكاملة، أو القضاء على الفقر.

١١٩ -ولكن يمكن القول أيضا إن القطاع الخاص لديه احتياج فعلي ويتحمل مسؤولية أخلاقية معينة تجاه تحقيق الرفاهية في البيئة التي يعمل فيها، استنادا إلى احتياجاته الخاصة المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي اللازم لعمله، واحتياجاته المتعلقة بقوى العمل الماهرة والسليمة صحيا، والمتعلقة بالفوائد التي يجنيها من تخفيف قبضة الضوابط الحكومية. ويمكن القول كذلك بأن المحافظة على توسيع الأسواق تصبح ممكنة فقط إذا صاحب هذا التوسع تجاوب اجتماعي يكفل وجود درجة معينة من الإنصاف. وعلى مستوى المؤسسات الفردية يمكن الادعاء بالمثل بأن الثروة تأتي مصحوبة بمسؤولية معينة. وعليه، قد يجد القطاع الخاص بصفة عامة، والمؤسسات عبر الوطنية بصفة خاصة، أن من مصلحتهما قبول قدر أكبر من المسؤولية تجاه تشجيع إيجاد بيئة مواتية لاستمرار نجاحهما.

١٢٠ -وتحتل هذه الآراء المتضادة موقع الصدارة من النقاش العالمي الجاري الآن بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات، والذي تأجج في السنوات الأخيرة نتيجة ازدياد الاهتمام المولى للآثار الاجتماعية المترتبة على العولمة وتحرير السياسات الاقتصادية والمالية. وقد أثار نمو سلطة ونفوذ المؤسسات رد

فعل يدعو إلى أن تقبل هذه المؤسسات الاضطلاع بمسؤوليات تزداد بصورة تتناسب مع أحجامها. لكن كان هناك رد فعل مناوئ أيضا، جاء بصفة خاصة من البلدان النامية التي تخشى أن تُفرض عليها أشكال جديدة من الاشتراطات، والتي ترى أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تعتبر شكلا جديدا من أشكال الترعة الحمائية، وعائقا أمام تنمية هذه البلدان.

١٢١ -وقد تعقدت طبيعة المسؤولية الاجتماعية للشركات مع تعقد العولمة. ومع ازدياد ضلوع الشركات في التجارة والاستثمار الدوليين، أصبحت مشاركتها في الحوار مع أصحاب المصلحة عنصرا هاما من عناصر المواطنة العالمية الحقة للشركات. وعليه فقد يتكون التعاقد الاجتماعي لشركة فرعية من عدة عقود فرعية يختص كل واحد منها مجتمع من المجتمعات المضيفة التي تعمل فيها الشركة. إذ وسعت العولمة دائرة أصحاب المصلحة لتتعدى بكثير المجتمع المحلي المعين الذي قد يوجد فيه مقر الشركة.

١٢٢ -وأصبحت ضوابط سلوك الشركات أيضا موضع اهتمام متزايد خارج مقار هذه الشركات الفردية. فالضوابط لا تنطبق فقط على الأفرع والتوكيلات بل تشمل أيضا الموردين والمسوقين. ومع توسع شركات عديدة في عملياتها خارج الحدود الوطنية، أصبح تطبيق ضوابط سلوك الشركات في إطار القوانين المتباينة للبلدان التي تعمل فيها هذه الشركات أكثر تعقيدا. ويضاف إلى ذلك، أن وجود مدونة لقواعد سلوك الشركات في حد ذاتها لا يعتبر ضمانة بالسلوك الاجتماعي المسؤول.

١٢٣ -وفي الواقع فإن هناك مسألة أساسية تتطلب الحل فيما يتعلق بمسؤولية الشركات. إذ تتمثل عناصر تحفيز الشركات الخاصة والحكم عليها بقدرتها على تحقيق الأرباح. فهل تكون المسؤولية الاجتماعية عائقا أمام تحقيق الربح؟ وسيقول أناس كثيرون بأن المسؤولية الاجتماعية قد تكون مربحة، وأن الشركات الصالحة المتمتعة بالمواطنة التي تأخذ في اعتبارها شواغل أصحاب المصلحة فيها ستصبح أكثر كفاءة في الأجل الطويل. ولا يزال الحوار مستمرا بشأن طبيعة وحجم مسؤولية الشركات وعلاقة ذلك بربحية الشركات والمواطنة الصالحة لها.

الفصل الحادي والعشرون
التطورات في مجال الطب الحيوي والأخلاق والعدالة

١٢٤ -تتركز المناقشة بشأن التطورات في مجال علوم الطب الحيوي على الجانب الأخلاقي البيولوجي للشواغل المعاصرة بصفة خاصة، وعلى السبب في أن هذه الشواغل ذات أهمية حيوية في تشكيل المجتمعات في المستقبل. وتجري مناقشة الاستجابات الثقافية المتباينة، كما يُطرح السؤال عما إذا كان إيجاد أخلاقيات عمومية يمكن أن يتسق مع التنوع الثقافي.

١٢٥ -وتجري مناقشة مسائل أخلاقية - حيوية أثارتها أربع تطورات رئيسية جديدة في مجال علم البيولوجيا والطب، مع ما قد يترتب عليها من آثار مختلفة في المجتمعات والجماعات المختلفة: كالعلوم الوراثية الجديدة؛ والتكنولوجيات الإنجابية الجديدة؛ وزراعة الأعضاء؛ وإطالة الحياة بالطرق الطبية. ويتمثل ختام الموضوع في مناقشة موجزة للجانب الأخلاقي البيولوجي فيما يتصل بالعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، والآثار المحتملة لأوجه التقدم في الطب الحيوي على الاتجاهات والبنيات السكانية والمسائل ذات الصلة.